وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس . بمستغانم .
كلية العلوم الإجتماعية
قسم علم الإجتماع

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الحضري

الموضوع :

# دور الأمن في الوسط الحضري
# دراسة ميدانية ببلدية بوقادير ولاية الشلف

من إعداد :

- قلوش فضيلة
- مجوال سماح

أعضاء لجنة المناقشة:

- مرقومة منصور.....رئيسا
- محمد يحي لعمارة.....مشرفا
- بلصواري الحاج.....مناقشا

السنة الجامعية: 2014-2015

## الإهداء

إلى أصحاب الأيادي البيضاء .....والدينا الكريمين

إلى سندنا وأحباب قلبنا .....إخوتنا وأخواتنا

إلى كل الذين يحتفظون في قدسية الصداقة .....أصدقائنا جميعا

إلى التواقين للعيش بأمن وأمان .....أبناء شعبنا

إلى جميع أساتذتنا ونخص بالذكر الأستاذ المشرف على هذا العمل محمد لعمارة يحي

إهداء خاص:إلي أعز وأغلى أخت وصديقة خليفة فاطمة .

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-**

**كلية العلوم الاجتماعية**

**قسم علم الاجتماع**

**استمارة بحث**

دور الامن في الوسط الحضري

دراسة ميدانية ببلدية بوقادير ولاية شلف

في اطار تحضيرنا لمذكرة تخرج ماستر علم الاجتماع تخصص مدن وتنمية نحن بصدد اجراء بحث ميداني بعنوان دور الامن في الوسط الحضري ، ولذلك نقدم بطلبنا هذا المتمثل في مجموعة من الاسئلة حول الموضوع، لذا نرجو منكم الاجابة عنها بكل موضوعية وسوف يكون لكم فضلا كبيرا في مساعدتنا على تحقيق اهداف الدراسة. علما ان هذه المعلومات تستخدم لغرض علمي فقط.


**الطالبتين:**

- قلوش فضيلة
- مجوال سهام

**الاستاذ:**

- يحي لعمارة محمد


**السنة الجامعية: 2014- 2015**

## المحور الاول: البيانات الشخصية:

**1-** السن:.....

**2-** الجنس: 1. ذكر ☐ 2. انثى ☐

**3-** الحالة المدنية:

1.اعزب ☐ 2. متزوج ☐ 3. مطلق ☐ 4. ارمل ☐

**4-** المستوى التعليمي:

1. بدون مستوى ☐ 2. ابتدائي ☐ 3. متوسط ☐

4. ثانوي ☐ 5. جامعي ☐

**5-** الحالة المدنية:

1. بطال ☐ 2. مشتغل ☐ 3. متقاعد ☐ 4. طالب ☐

5. ماكثة بالبيت ☐ 6. ذو معاش ☐ 7. عمل حر ☐

## المحور الثاني: دور مراكز الامن في الوسط الحضري

**6-** هل يتوفر الوسط الحضري الذي تقطن به على مراكز الامن الحضري؟

1- نعم ☐ 2- لا ☐

**7-** هل يمكن اعتبار وجود هذه المراكز الامنية شرطا ضروريا في الوسط الحضري؟

1- نعم ☐ 2- لا ☐

**8-** ماذا يعني لك الامن؟

1- الحماية ☐ 2- الحرية ☐ 3- الاستقرار ☐

4- اخرى حددها.....

**9-** هل تشعر بالامن والامان في ظل تواجد رجال الشرطة في الوسط الحضري؟

1- الشعور بالامن ☐ 2- نوعا ما ☐ 3- عدم الشعور بالامان ☐

**10-** ما هو دور الشرطة؟ (يمكن اكثر من اجابة)

1- توفير الامن ☐ 2- الحفاظ على املاك الدولة ☐

3 - الحفاظ على املاك المجتمع ☐ 4- التنظيم ☐

5-اخرى حددها.....

**11-** ما هي الاجراءات التي يتخذها القانون لمحاربة الجريمة في المجتمع؟ (يمكن اختيار اكثر من اجابة)

1- سياسة الردع والجزاء ☐ 2-حث المجتمع على احترام القانون ☐

3-مساعدة المواطن على حل المشاكل ☐

4-اخرى حددها.....

**12-** على ماذا يرتكز توزيع رجال الشرطة في الوسط الحضري؟ (يمكن اختيار اكثر من اجابة)

1- على النقاط السوداء ☐ 2-المناطق العامة ☐ 3- المناطق الخاصة ☐

**13-** هل يقوم رجال الامن بتحقيقات دقيقة عند حدوث اي جريمة؟

1- تحقيق مغلق ☐ 2- تحقيق مفتوح ☐ 3- حسب درجة الحادث ☐

**14-** هل تلعب الاجهزة الامنية دورا ايجابيا في الحد من السلوكات الاجرامية؟

1- نعم ☐ 2- لا ☐

**15-** هل يمكن اعتبار الدور الذي يقوم به رجال الامن لمحاربة الانحراف والجريمة في الوسط الحضري؟

1- ايجابي ☐ 2- سلبي ☐

علل اجابتك.....

**16-** هل تعلم من اين يستمد رجال الشرطة للاوامر التي يطبقونها على افراد المجتمع؟

1- المديرية العامة للامن الوطني ☐ 2- رئيس المركز الحضري ☐

3-تصرف ذاتي حسب الموقف ☐

16-أ: اذا كانت الاجابة على السؤال (16) ب1 و 2 فما هي وتيرة التقيد بها؟

1- دائما ☐ 2- احيانا ☐ 3- غالبا ☐

## المحور الثالث: طبيعة العلاقة بين افراد المجتمع ورجال الشرطة:

**17-** هل تعتقد ان حفظ الامن في المجتمع من مسؤولية الافراد ايضا؟

1- نعم ☐ 2- لا ☐

**18-** ما هي اشكال التعاون والمساعدة التي تقدمها لرجال الامن؟

1- الاتصال بهم هاتفيا ☐ 2- التوجه لمركز الشرطة ☐

3-لا يوجد اتصال ☐

4 -اخرى حددها.....

**19-** في رأيك هل عدم تعاون افراد المجتمع مع رجال الشرطة سبب في زيادة المشاكل؟

1- نعم ☐ 2- لا ☐

**20-** هل تثق برجال الشرطة؟

1- نعم ☐ 2- لا ☐

علل لماذا؟.....

**21-** عند حدوث اي مشكل هل تميل الى:

1- ابلاغ الامن ☐ 2- التدخل لتصدي المشكلة ☐

3-غض النظر وتجاوز الامر ☐

ولماذا؟.....

هل يتعامل الشرطة مع الاشخاص المحترمين بنفس الطريقة التي يتعاملون بها مع الافراد المعتادين على الاجرام؟

1- نعم ☐ 2- لا ☐

**22-** على اي اساس يتعامل رجال الشرطة مع افراد المجتمع؟

1- طريقة اللباس ☐ 2- سمات وملامح الوجه ☐ 3- طريقة الكلام والتجاوب ☐

4-اخرى حددها.....

**23-** ما هي اكثر الجرائم شيوعا في الوسط الحضري؟

1- السرقة ☐ 2- المخدرات ☐ 3- خرق القوانين والتنظيمات ☐

4- اخرى حددها.....

**24-** رتب الفئات التالية من اكثر احداث للمشاكل الى الاقل وذلك بإعطاء الرمز الاول للأكثر والثاني للمتوسط والثالث للأقل.

- الصغار ( ) - الشباب ( ) - الكبار ( )

**25-** هل يتدخل رجال الشرطة بسرعة عند وقوع الحدث؟

1- نعم ☐ 2- احيانا ☐ 3-لا ☐

**26-** ما هي اولى الاجراءات التي يقوم بها رجال الامن عند الوصول الى مسرح الحدث؟

1- تحديد موقع الحدث ☐ 2- جمع المعلومات ☐

3-اخرى حددها.....

**27-** ما هي الفئة الاكثر توجها لمهنة الشرطة؟

1- اصحاب المستوى العالي ☐ 2- الفاشلين في المسار الدراسي ☐

2-اخرى حددها.....

**28-** في رأيك ما هي الاسباب التي تدفع بانضمام الافراد الى سلك الشرطة؟

1- الدخل ☐ 2- السلطة ☐

3- اخرى حددها.....

ملاحظة واقتراحات:.....

الفهرس::

الإهداء

مقدمة عامة

الإطار المنهجي

إشكالية الدراسة.....2

الفرضيات.....2

أسباب اختيار الموضوع.....3

أهداف الدراسة.....3

المنهج المستخدم.....4

التقنية المتبعة.....4

تحديد المفاهيم.....5

الدراسات السابقة.....10

الجانب النظري

الفصل الأول:

ماهية الامن و متطلباته

تمهيد

المبحث الأول:

1-1-تعريف الأمن.....14

1-2- التعريف الحديث للأمن.....16

3-1- أنواع الأمن.....17

4-1- ركائز و أبعاد و مستويات الأمن.....19

المبحث الثاني:

1-2- وسائل تحقيق الأمن.....22

2-2- دور أجهزة الأمن في تحقيق الأمن.....24

3-2- أهمية الأمن.....25

4-2- دور المواطن في تحقيق الأمن.....26

5-2- تحقيق الأمن مسؤولية الجميع.....29

المبحث الثالث:

1-3- فكرة الشرطة المجتمعية.....32

2-3- تعريف الشرطة المجتمعية.....33

3-3- مفهوم الشرطة المجتمعية..... 34

4-3- أهداف و غايات الشرطة المجتمعية.....37

5-3- دور الشرطة المجتمعية.....38

خلاصة الفصل

الفصل الثاني:

الوسط الحضري

تمهيد

المبحث الأول:

1-1- مفهوم التحضر.....42

1-2-المعني السوسولوجي.....42

1-3-المعني الجغرافي.....43

1-4-المعني الديمغرافي.....44

1-5- المعني الإيكولوجي .....44

1-6-المعني التنظيمي.....45

المبحث الثاني :

2-1- المنظور السوسيولوجي للتحضر .....46

2-2- المداخيل النظرية للتحضر.....48

- المدخل الإقتصادي.....49
- مدخل الحتمية الإجتماعية أو التغير الإجتماعي.....50
- المدخل السياسي الإداري.....51
- المدخل الديمغرافي.....52

المبحث الثالث :

3-1- المدينة و التغير الإجتماعي.....53

3-1- خصائص التحضر عند ابن خلدون .....54

3-3- لمحة تاريخية حول المجتمع الحضري الجزائري.....57

3-4- الخلايا الأولى للنسيج الحضري في الجزائر .....58

3-5- مشكلات ظاهرة التحضر في الجزائر .....60

خلاصة الفصل

الفصل الثالث:

الجانب التتطبيقي

تقديم البلدية.....64

تحليل ومناقشة الجداول.....65

تحليل الفرضيات.....74

خلاصة

خاتمة.....76

قائمة المراجع

الملاحق

**الإشكالية:**

إن كل المجتمعات في حاجة ماسة إلى من يحكمها وينظم حياة أفرادها اليومية من حيث المعاملات والسلوكيات وهذا من عدة جوانب سياسية، اجتماعية، اقتصادية، وضمان حماية المجتمع من كل ما يهدده أو يؤدي إلى تفككه وانهياره، ولهذا نجد كل مجتمع يسعى من أجل ضمان استقراره وسيرورته بمحاربة تلك التصرفات بغية الحد منها، كونها تعتبر مصدرا للإخلال بالنظام داخل الوسط الحضري، وعليه يعمل المجتمع من فترة لأخرى لإيجاد السبل المناسبة لمكافحة الجريمة التي تتطور بصفة اضطرارية حيث أربكت المختصين في استفحالها وأدهشت المفكرين والمحللين في طرق ارتكابها.

لقد ركزت معظم الدول في العصر الحالي على مفهوم حقوق الإنسان فوسعت في الحريات الفردية والجماعية وقيدت من سلطتها اتجاه الفرد حتى وصل الأمر بالبعض إلى اعتبار الشخص المجرم أو الجنح كطبيعة اجتماعية الشيء الذي نتج عنه إفراط في الحرية تطور إلى تصرفات سلبية مست بالغير وسلطة الدولة فتكاثر الإجرام من عادي إلى جماعات منظمة مهيكلة تعمل تحت نظام معين قد تتجاوز أعمالها الإجرامية حدود البلد الواحد وتعددت الاعتداءات ضد الأشخاص والأموال وازداد العنف بشتى أشكاله.

وأمام هذا الوضع لجأت بعض الدول إلى مراجعة نفسها محاولة منها لإيجاد صيغة توفيقية بين الحريات وسلطة الدولة وتعريف الأفعال والتصرفات التي يجب الوقاية منها مع محاربتها وسن العقوبات، بحيث نجد في الجزائر بصفة خاصة أن المشكلة الأمنية أصبحت محور انشغال مؤسساتها الأمنية، وقد عهدت إلى إعادة النظر في المسألة الأمنية من أجل ضمان أمنها وأمن مواطنيها، فلجأت إلى تعزيز الإجراءات القانونية مع الاعتماد على فئات حديثة في محاربة الجريمة والوقاية منها وضمان حياة نوعية للفرد في المجتمع، ومما لا شك فيه أن بناء

مجتمع قوي يقوم على تبادل الثقة بين رعاياه و تقديم كل أشكال المساعدة من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه الجهود بتعاون الأفراد مع رجال الأمن.

إن وجود أي جهاز أمني ومهما بلغت إمكانياته المادية والبشرية أن ينهض بأعباء الرسالة الملقاة على عاتقه بالشكل الأصح لمحاربة هذه الظواهر الاجتماعية ومكافحة الجريمة في الوسط الحضري وتحقيق الاستقرار وسلامة النفوس للمجتمعات البشرية وتوفير الراحة لأفراد المجتمع وهذا ما يتطلب من الجهاز الأمني التكفل بهذه المهمة الموجهة والمفروضة عليهم.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكال التالي:

- فيما يتجلى الدور الحقيقي لرجال الأمن في الوسط الحضري؟

ومن خلال هذا الإشكال نشكل التساؤلات الفرعية كالتالي:

1) ما طبيعة العلاقة التي تربط بين رجال الأمن وأفراد المجتمع ؟
2) كيف يساهم رجال الأمن في توفير الأمن في الوسط الحضري ؟
3) هل يشعر الفرد بالأمن والأمان في ظل تواجد جهاز الأمن في الوسط الحضري؟

**الفرضيات:**

1) اللاتواصل بين الأفراد ورجال الأمن هو الذي يؤدي إلى عدم التعاون فيما بينهم .
2) المساهمة بصفة دائمة لرجال الأمن في الوسط الحضري يؤدي إلى توفير الاستقرار .
3) وجود جهاز أمني في الوسط الحضري يجعل الفرد يشعر بالطمأنينة وضمان الحماية لمصالحهم.

**أسباب اختيار الموضوع:**

1) لقد وقع اهتمامنا على هذا الموضوع باعتباره يشكل حاجة ضرورية وأساسية لا يمكن تحقيق الاستقرار من دونه.

2) السعي لمعرفة الأسباب التي من المحتمل أن تؤدي إلى الإخلال بالنظام العام والسكينة داخل الوسط الحضري .

3) التعرف على العوامل المؤدية إلى تفاقم نسبة الجريمة داخل المدينة .

4) البحث والتقصي عن كيفية معالجة رجال الأمن لظاهرة الإجرام بطريقة سليمة ومنظمة.

5) التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين المواطنين ومصالح الأمن .

**أهداف الدراسة:**

كل باحث يقوم بدراسة موضوع ما، لابد من وجود مجموعة من الأهداف والغايات المحددة التي يرغب في تحقيقها والوصول إليها.

تكمن أهمية موضوع بحثنا في تقديم اقتراحات وحلول علمية تدعم الدراسات السابقة ومحاولة معالجة سلبياتها والتحسيس بضرورة توفير المراكز الأمنية في الوسط الحضري بغية تحقيق الأمن والاستقرار وتوطيد العلاقة بين الأفراد ورجال الأمن وكسب ثقتهم وتبادل الاحترام مع بعضهم البعض.

**المنهج المستخدم:**

حسب المنهجية المتبعة والإشكالية المقترحة فقد تتطلب دراستنا استخدام المنهج الإحصائي التحليلي "لأنه يعتبر الطريقة المثلى للتحليل والتفسير بشكل علمي منظم للوصول إلى أغراض محددة لظاهرة اجتماعية معينة ."[1]

كما أنه يساعدنا على جمع أكبر كم من المعلومات حول الظاهرة المدروسة، ولهذا اعتمدنا على جمع الحقائق والبيانات ومحاولة تحليلها لاستخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج خاصة بالظاهرة المدروسة.

حيث تعتبر الطريقة الأنسب لمعالجة الموضوع توزيع مجموعة من الاستمارات على أفراد المجتمع وقد كانت هذه العينة قصدية وهي تمثل نوعا من المعاينة حيث يكون فيها الاحتمال الانتقائي معروفا بالنسبة إلى كل عنصر من عناصر مجتمع البحث ، والذي يسمح بتقدير درجة تمثيل العينة .

**التقنية المتبعة:**

هناك العديد من الوسائل التي نستخدمها للحصول على البيانات والمعلومات من الأفراد الذين يشملهم البحث ولكل وسيلة خصائصها منها الإيجابية والسلبية، كما يمكن للباحث أن يستخدم طريقة واحدة أو أكثر، فمن جهة يمكن استخدام كل وسيلة على حدى أو استخدام عدة وسائل في آن واحد وبذلك اعتمدنا على تقنية الاستمارة التي تعد أسلوب من أساليب جمع البيانات والمعلومات، وعندها يقوم الباحث بتوزيع مجموعة من الاستمارات على المبحوثين وتكون هذه الاستمارة تحوي على مجموعة من الأسئلة حول موضوع الدراسة .

[1] – موريس،أنجرس.**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية:** ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر:دار القصبة للنشر. (ط1)، ص198.

**تحديد المفاهيم:**

**1. الدور:**

**لغة:** دار الشيء يدور دورا و دورانا ودورا،[2] والدور يفتح الحركة وهو عودة الشئ إلى ما كان عليه،جمعه أدوار.[3]

**اصطلاحا:** كل تنظيم اجتماعي يتضمن مجموعة من الأدوار متمايزة تقريبا، هذه الأدوار يمكن تعريفها بصفتها أنظمة إلزامات معيارية يفترض بالفاعلين الذين يقومون بها وحقوق مرتبة بهذه الإلزامات وهكذا يحدد الدور منطقة موجبات وإلزامات مرتبطة خاصة بمنطقة الاستقلال ذاتي مشروط .[4]

على صعيد الجماعة: الدور هو نموذج سلوكي مرسوم لجميع الأفراد الذين يشاطرون وضعية اجتماعية واحدة، وهذا الدور مقبول من قبل الجميع ويعبر عن قيم ومعايير واحدة مشتركة.

و يعرف" ميد " الدور قائلا:"إنه يمكن أن يوصف من خلال العادة اتجاه الآخرين وهو عبارة عن طباع الأشخاص، ويمكن ملاحظته من خلال البنية العميقة للشخصية التي يفرضها ".[5]

---

[2] – ابن منظور،**لسان عرب المحيط**، دار لسان العرب ، (دط)، المجلد الثاني، بيروت، ص101.

[3] – الشيخ عبد الله، البستاني، **البستان لمعجم لغوي مطول**، (ط2)، مكتبة لبنان، بيروت، ص367.

[4] – ريمون، بودون وفابوريك، **المعجم النقدي في علم الاجتماع**، (ط1).ت: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، ص412 .

[5] – فريدريك، معتوق، **معجم العلوم الاجتماعية**، أكاديمية بيروت، (دط)، ص416.

يقول تالكوك بارسونز:" يمثل الدور أيضا نماذج من التصرفات المتبادلة التي تنبثق سيرورات التفاعل المتعلقة بمجلات محددة ومستندة إلى توقعات الآخرين ".[6]

يعتبر الدور نموذجا لسلوك يتكون من مجموعة من الحقوق وإلزامات معينة وترتبط بوضع معين في جماعة ما، أو موقف اجتماعي بالذات ومعنى ذلك أن الدور يرتبط بمكانة معينة.[7]

يعتقد رالف لينتون " أن المكانة هي مجموعة الحقوق والواجبات وأن الدور هو المظهر الديناميكي للمكانة. والسير على هذه الحقوق والواجبات معناها القيام بالدور.[8]

**إجرائيا:**

الدور هو توقعات متبادلة تتركز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد داخل الجماعة ويتم في مواقف إجتماعية معينة وأي دور في الجماعة يميل إلى أن يتغير طبقا لطبيعة الفرد الذي سيشغل مكانة له وكذا تبعا للتركيب العام في المجتمع وقد يكون الدور إيجابيا أو سلبيا حسب أداء الدور وعلى مستوى الدور والسلوك المتوقع.

---

[6]- FRONCOIS G/ZEGLE : **Dictionnaire des sciences l'humains Anthropologie sociologie** ;imprime en France .p313

[7] – سامية، محمد جابر، **علم الاجتماع المعاصر**، (دط)، دار النهضة العربية،بيروت، لبنان، ص56.

[8] – مصطفى، الخشاب، **علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية، (دط)، ص96.

**الأمن:**

**أ. لغة** : الاطمئنان والسكينة فحينما نقول أمن المرء من الخطر يعني ذلك أنه سلم منه، وأمن على نفسه أي أطمأن عليها وتيقن أنه لم يصله الخطر أو الاعتداء، والإحساس بالأمن هو الشعور بالاطمئنان وتوفير الحماية سواء كان ذلك بالنسبة للنفس أو الممتلكات المادية أو المعنوية، كما يعني سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار، كما يعني الأمان والصدق .[9]

**ب . اصطلاحا:**

قريبا جدا من معناه اللغوي حيث عرف بأنه هو الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها وهو الشرط الأساسي أي وجه من أوجه النشاط البشري، زراعيا، صناعيا، اقتصاديا، بل أنه ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة واستقلالها ولعل في المفهوم إشارة إلى ما يسمى اليوم بالأمن الغذائي، الأمن الصناعي، الأمن الاقتصادي، الأمن المروري وغيرها من النشاط البشري التي أصبح لكل دوافعها العضوية والتقنية وعلى قمتها دافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي والمتمثلين في اطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدد مظاهر هذه الدوافع النفسية المتمثلة في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته فيه وهو ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ التسمية العامة.[10]

[9] – محمد، عبد الكريم. **الأمن القومي.القاهرة**، دار الشعب والنشر والطباعة، ص38.

[10] – محمد، عبد الكريم. المرجع نفسه، ص38.

**الوسط الحضري**:

**أ. لغة:** هي القرية الكبيرة الآهلة بالقاطنين، وجمع مدينة هو مدائن ومدن.[11]

**ب . اصطلاحا** : يعرفها "مصطفى الخشاب" على أنها وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة ونطاق مقسم إداريا، ويقوم نشاطها على الصناعة، التجارة، وتقل نسبة المشتغلين بالزراعة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز بكثافتها السكانية وسهولة المواصلات بها وتخطيط مرافقها ومبانيها وهندسة أراضيها.

**ج . إجرائيا:** هو عبارة عن منطقة جغرافية تمتد عبر الحدود المحلية الحكومية بحيث تعتبر منطقة حضرية ذات خصائص اجتماعية واقتصادية، كما أن "ويلز" وصف المجتمع الحضري بأنه منطقة حضرية تشمل على مركزين إداريين أو أكثر بحيث يمكن النظر إليها على أنها وحدة لكثير من الأغراض الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية فتعتمد هذه الوحدة الأساسية على وجود مظاهر التقدم الحضري بصفة دائمة. [12]

**الشرطة:**

**أ. إجرائيا** : الشرطة هي جهاز من أجهزة الدولة مهمتها تحقيق الأمن والسلم في البلاد من خلال السهر على تطبيق القانون واحترامه وعلى حفظ النظام وقواعد السلم وتوفير الأمن للأشخاص والممتلكات، إذا فهي جهاز تنفيذي وقوة لحفظ الأمن وتنحصر مهمتها في كبح الجريمة وتولي تنفيذ العقوبات وفرض الأمن.

[11] – علي، بن هادية، وآخرون. **الجديد للطلاب**، الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر، (ط1)، تونس، الجزائر، ص37.

[12] – مصطفى، الخشاب. **علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية،(دط)، ص106.

**ب . اصطلاحا:** هي الهيئة النظامية المكلفة بحفظ الأمن فكلمة بوليس مستعملة في أغلب لوحات العالم، والكلمة المرادفة للشرطة الإنجليزية police وهي فرنسية من الأصل، أصل لاتيني polic أي المدينة ويقال polites أي مواطن من سكان المدينة.

وقد حدد الدكتور " بنينودي توليو " أستاذ في علم الإجرام لجامعة روما، وظائف الشرطة في الدولة الحديثة إلى نصفين :

1. المحافظة على نظام الدولة .

2. المحافظة على الأمن في الدولة.[13]

**الدراسات السابقة :**

ترجع أهمية عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأمن في الوسط الحضري بأبعاده المختلفة دليل يساعدنا في خطوات إجراء الدراسة الراهنة، فهي تعد من المصادر التي نستقي منها الفروض التي يمكننا صياغتها إجرائيا والتحقق منها، إلا أننا نجد أن الدراسات المتعلقة بموضوع الأمن قليلة نوعا ما كميا وكيفيا بالرغم من أهميته وضرورة وجوده في المجتمع ومدى حاجة الأفراد له من أجل توفير الراحة والاستقرار في حياتهم اليومية .

[13] – دورة تكوينية خاصة برؤساء الأمن الحضري، المديرية العامة للأمن الوطني ، سيدي بلعباس. ص 13.

وسوف نعرض أهم الدراسات التي استندنا عليها فيما يلي:

**1/الدراسة الخاصة بالأمن :**

رسالة ماجستير1

منصور، رحو. الأمن في المجتمع القبلي (دراسة من خلال الفكر الخلدوني )

تخصص علم الاجتماع السياسي الإسلامي، جامعة مستغانم 2010 .2011.

تهتم هذه الدراسة بالبحث في الأمن وكيفية الحفاظ على الاستقرار داخل القبيلة التي تعيش حالة استنفار مستمرة محاولا توضيح أهم الأسباب التي تؤدي بالقبيلة إلى الدفاع عن نفسها وكيف تساهم العصبية في تحقيق الأمن وصد العدوان الخارجي على القبيلة، كما تعرض إلى الأمن في المجتمع الحضاري وكيف تزول العصبية وتختفي لتترك الأمن على عاتق الدولة وصاحب الملك التي أوصلته بنفسها إلى ذلك المنصب ليكون جهاز الدفاع والحماية.

**أهداف البحث:**

أهم الأهداف التي تطمح إليها هذه الدراسة هي إعطاء الأمن الدور السوسيولوجي قبل السياسي لأنه يعتبر بمثابة القاعدة الأساسية التي من خلالها تتوفر الحماية والسلام الذي يسعى إليه أفراد المجتمع دائما.

رسالة ماجستير 2

محمد، توفيق محمد الحاج حسن.أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية (دراسة تحليلية لمدينة نابلس).جامعة النجاح الوطنية،كلية الدراسات العليا،2007.

**تحديد الموضوع:**

ارتكزت خطة الدراسة على مفاهيم ونظريات ونماذج ذات العلاقة بموضوع الدراسة (الأمن الحضري، التطور العمراني، جغرافية المدن، علم الاجتماع الحضري) كما استخدم المنهج التاريخي في دراسته.

**أهداف الدراسة:**

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

1) توضيح وتحليل مفهوم الأمن الحضري وعلاقته بالجريمة.
2) تحديد درجة العلاقة بين الأمن الحضري والتطور العمراني في مدينة نابلس.
3) قياس الشعور بالأمن لدى المواطن في مدينة نابلس من خلال عدة معاير والاتجاهات المصاحبة لذالك .
4) مساعدة الجهات والمؤسسات المعنية في تشخيص وعلاج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المدن.

**2/ دراسة خاصة بالوسط الحضري :**

أطروحة الدكتوراه :

توفيق،مالك شليح. العنف في الوسط الحضري . تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعة وهران .

**تحديد الموضوع:**

يتحدد الموضوع حول ظاهرة التحضر بحيث أصبحت المدينة تشكل موضوعا أساسيا للعلوم الاجتماعية مما يصعب على علم بعينه فهم الواقع الحضري بمختلف جوانبه وذلك من أجل تحليل حياة المدينة فهي شبكة معقدة من الروابط والمعاني بالإضافة إلى طبيعة العلاقات والصراعات والتناقضات التي تظهر حولها.

**أهداف الموضوع :**

لكل دراسة هدف أو غرض ذو قيمة علمية والهدف من الدراسة يفهم عادة على أنه السبب الذي من أجله قام الباحث بإعداد هذه الدراسة والبحث العلمي الذي يسعى إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية وذات قيمة ودلالة علمية.

# مقدمة عامة

منذ أن ظهر علم الإجتماع في القرن التاسع عشر، ركز اهتمامه علي دراسة الظواهر الإجتماعية والمواضيع المرتبطة بعمليات التغير الإجتماعي السريع، الذي لازال يشهده مجتمعنا الحديث، وهذا ما تبلور في اهتمامات أوائل رواد علم الإجتماع من أمثال إبن خلدون، أغست كونت، إميل دوركايم، وآخرون .

ومع انتهاء القرن العشرين لا يزال يواجه علم الإجتماع وعلمائه الكثير من الظواهر والقضايا والسلوك الإنحرافي، وهذه الظواهر تحتاج إلى الكثير من الرؤى التصورية والدراسات الميدانية المكثفة للكشف عن أسباب هذه الظواهر وكيفية التصدي لها، ومن هذا المنطلق يفرض النسق الأمني نفسه على علماء الإجتماع و القانون بوصفه المؤشر الدال على حفظ النظام الإجتماعي وأخذ الوسائل التي تلجأ إليها المجتمعات للتحكم في حالات الإنحراف السائدة وبكثرة في الوسط الحضري.

تعتبر المدينة كفضاء لممارسة الحياة العامة، فعندما نتحدث عن المدينة والأمن فنحن نبحث عن التركيبة التي غالبا ما تصنعها المدينة في عقولنا، نحن نتعامل مع المدينة على أنها كيان مادي نسعى دائما لتطويره دون أن نحاول الإرتقاء بجوانبه الإنسانية التي تحتاج جهدا كبيرا، حيث أن هذا الكيان المادي لا يحقق دائما ما نتمناه وهناك ما يفصلنا عنه دائما.

تزداد ظاهرة الأمن في المدن الكبرى نظرا للإتساع امتدادها العمراني وزيادة كثافتها السكانية، فضلا عن اتساع نشاطها الإقتصادي، وعلى الرغم من ذلك توجد العديد من الطرق الوقائية والعلاجية للحد من الجريمة وإشاعة الأمن في المناطق العمرانية،كما يلعب أسلوب التخطيط والتصميم للبيئة السكانية وطريقة تشكيلها دورا هاما وفعالا في تقوية العلاقات الإجتماعية بين السكان وإحساسهم بالأمن ومشاركتهم الفعالة في إيجاده،

وفي تقليص الفرص المتاحة لإنتشار الجريمة ورفع مستوى الأمن في الأحياء السكنية، حيث يعتبر الأمن ركيزة أساسية في الوسط الحضري لضمان الحماية لأفراد.

تحتوي هذه الدراسة على الجانب المنهجي الذي حددنا فيه مشكلة البحث، والجانب النظري ينقسم إلى فصلين :الأول يحتوي على ماهية الأمن ومتطلباته بصفة عامة والشرطة الجوارية (المجتمعية) بصفة خاصة بإعتبارها وحدة من بين الوحدات المختصة في توفير الأمن وتنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع، ثانيا مفهوم الوسط الحضري من خلال معانيه المختلفة ومنظوره السوسيولوجي،كما تطرقنا لخصائص التحضر عند ابن خلدون في تحليل المدينة والتغير الإجتماعي، نظرا لتزايد الظواهر وتفاقمها في الوسط الحضري، والفصل الثالث يحتوي على الجانب الميداني الذي اعتمدنا فيه على تقنية الإستمارة محاولة تفسير من خلالها دور الأمن وأهميته في الوسط الحضري.

**تمهيد:**

يحتل الأمن مكانا بارزا بين اهتمامات المسؤولين والمواطنين في المجتمع المعاصر لاتصاله المباشر بالحياة اليومية لما يوفره من طمأنينة في النفوس والسلامة في التصرف والتعاون، وإذا كان مصطلح الأمن يبدوا مستحدثا إلا أن مضمونه قديم قدم المجمع الإنساني ولكل عصر همومه وتطلعاته ولكل جيل مشاكله واهتماماته، فهو يسعى إلى تحقيقها أو التغلب عليها فلا يمكن للمجتمع أن يبقى متينا ومزدهرا ومستقر الأوضاع إذ لم تتحقق له سبل الطمأنينة والرفاهية ولكن لتتحقق هذه الأهداف لابد من الإحاطة بحاجاته الأساسية وسبل تأمينها، فتحقيق الأمن يفترض الوقوف على مقومات وأسس مضبوطة وهو ما سنتطرق إليه في فصلنا هذا.

## المبحث الأول:

### 1-1- تعريف الأمن:

إن دراسة مفهوم الأمن تتسم بالاختلاف والتوسع الكبير بين الباحثين والمهتمين بالأمن، من حيث المفهوم وذلك راجع إلى المقارنة التي استخدمت بتحليل المصطلح وكذلك إلى شخصية ونفسية الباحث التي تتداخل مع المحطة الجغرافية والسياسية والاجتماعية، فالأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني الحماية من خطر القهر على يد قوة أجنبية.

ومن وجهة نظر المدرسة الواقعية، فإن الأمن يتمحور حول امتلاك القوة الكفيلة بجماعة مصالح دولة معنية من أعدائها، وهذا ما جعل من الواقعية صراعا حول القوة في العلاقات الدولية، ويرى هنري كنسجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أن الأمن يعني: أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه.

ويبقى في نفس المنظور التقليدي للأمن، ونجد تعريف "بكو فينتزو بوك" ويعني حماية الدولة من الخطر الخارجي.

أما من المنظور المعاصر الذي يتميز بشموليته للعديد من القضايا وعدم اقتصاره على المسائل العسكرية والدفاعية، حيث يعرف " ماكنامرا" الأمن يعني التنمية والأمن ليس هو القوة العسكرية على الرغم من أنها جزء منه. والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي على الرغم من أنها جزء منه ومندرج ضمنه.

ويحدد "فوستر" ثلاثة أسس مختلفة لأية سياسية أمنية: القوى الإقتصادية، القوى السياسية والقوى العسكرية.[1]

[1]- عبد الرحمان، محمد العيسوي، **الموسوعة النفسية في المجالات الأمنية والعسكرية علم النفس والأمن العام**، لبنان: دار الراتب الجامعة، (ب س ن)، ص 25.

إن القرآن الكريم لم يغفل على هذا الجانب بل تطرق إليه في عدة نقاط مختلفة، ومن ذلك قوله عز وجل: سورة قريش"فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" .[1]

ونلاحظ من خلال الآية الكريمة أن الأمن الاقتصادي والسياسي وثيقا الارتباط لا يمكن الفصل بينهما على حدى قول العديد من المفكرين أو بالأخص المفكر الأمريكي "فوستر".

فلقد أمن الله عز وجل على الإنسان بنعمتي الغذاء والأمن، ونشير هنا أن الخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي الداخلي منه والخارجي.

وفي ضوء الانتقادات التي تعرضت لها هذه المفاهيم هناك من عرفه على أنه قدرة المجتمع وإطاره النظامي للدولة على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية، مما يؤدي إلى محافظته على كيانه، هويته وإقليمه وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إدارته.

ونظرا لهذا التراكم في المفاهيم يمكن أن نستخلص تعريف شامل حول الأمن وهو: درجة من الإدراك التي تصلها أجهزة الدولة المختصة وتترجم في شكل إستراتيجية تقوم على الحفاظ وتطوير الجوانب الاقتصادية السياسية والاجتماعية في المجتمع وليس العسكرية فقط.[2]

[1]- القرآن الكريم، **سورة قريش**، الآيتين (3،4).

[2]- عبد الرحمان، محمد العيسوي، المرجع سابق ذكره، ص 32.

**1-2: التعريف الحديث للأمن.**

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم " الأمن " وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في العلوم السياسية، وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض مما أثار عدة مشاكل فلا يعد مصطلح الأمن هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة من ناحية، كما لم يتبلور المفهوم لكي يصبح حقلا علميا داخل علم السياسة منفصلا عن العلوم الإستراتيجية، تطبق عليه قواعد تأسيس النظرية، بدءا من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي، وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة، وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة " الأمن الوطني".

ويعود استخدام مصطلح " الأمن " إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلاقي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974م ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة طبقا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية.[1]

واستطرد قائلا: " إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل وفي إطار هذه الحقيقة يكون المفهوم الشامل للأمن هو: القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطا للأهداف المخططة.[2]

[1]- عبد الرحمن محمد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2]- زكرياء، حسين، مرجع سبق ذكره ص 2.

قد يرتكز المفهوم الأمني على ثلاثة أبعاد هي:

- الوضع أو الحالة: حالة هدوء تام في غياب حقيقي لأي خطر.
- سياسة: تتمثل في تهيئة الظروف لتجسيد الغياب الفعلي للخطر.
- رأي: إحساس، شعور، ثقة، وهدوء، في منأى عن أي خطر.

### 1-3: أنواع الأمن.

رأت بعض الدول أن أمنها الداخلي مرتبط ارتباطا وثيقا بأمنها الخارجي وانتهت إلى نتيجة تتمثل في أنه لامناص إذا أرادت أن تضمن أمنها الداخلي عليها أن تبدأ بتأمين وحماية نفسها خارجيا، فأحداث 11 سبتمبر 2001،كانت القطرة التي أفاضت الكأس، فتسارعت الأحداث وتحولت قوى الأمن الأمريكي من الحماية الداخلية إلى المطاردة الخارجية ( أفغانستان الشيء الذي ذهبت إليه الدول الأوربية في حماية دولها من الهجرة البشرية فأنشأت مراكز بعيدة عن حدودها لتجنب مخاطر المهاجرين القادمين خاصة من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وعلى هذا الأساس ظهرت للوجود أنواع للأمن.

ولقد أصبحت الدول الغربية تتخذ كل الإجراءات اللازمة لمواجهة موجة الخطر.

**الأمن الداخلي**: إن مفهوم الأمن الداخلي له أبعاد تتمثل في حماية الأشخاص والممتلكات والمؤسسات المعرضة للخطر أو التهديد من طرف المؤسسة نفسها، إذن فالمفهوم مشكل من: الهدف، الخطر، الحماية، نهايتها تركز على إبعاد الخطر أو التهديد.

وبعبارة أخرى فإنه يتضمن مهام تسعى إلى السلامة العامة، الأمن العمومي، ضمان الحريات والدفاع عن المؤسسات وتراث الأمة، وكذا حماية الأشخاص وممتلكاتهم من أي تهديد أو خطر مهما كان شكله أو طبيعته

داخل الوطن الأم ويسهر على ذلك عضويا مؤسسات عمومية تتمثل في الأمن الوطني، الدرك الوطني الدفاع الوطني، الجمارك والحماية المدنية في بعض المهام.

**الأمن الخارجي:** إن الأمن الخارجي أصبح امتداد للأمن الداخلي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث عزت بعض الدول التي رأت أن أمنها الداخلي مرهون بالأمن الخارجي، فراحت تضع استراتيجيات أمنية من شأنها شل ووضع حد للجريمة ومرتكبيها في أماكن التحضير قبل أن تصلها، فالولايات المتحدة الأمريكية بعد تلك الأحداث رأت أن الجماعات الإرهابية تتدرب وتتسلح وتتغذى بإيديولوجيات قبل أن تشد الرحال إليها وتقوم بارتكاب أعنف الجرائم، وعليه قررت التوجه إلى مكان التدريب لمطاردة ومكافحة تلك العناصر للحيلولة دون الوصول إلى مجتمعها، وهكذا تكون قد اتخذت من تعزيز الإجراءات والتدابير الأمنية داخل الولايات المتحدة الأمريكية ومحاربة ما أسمتهم بالإرهابيين خارج الولايات المتحدة الأمريكية وأطلقت عليه اسم الأمن الخارجي.[1]

**الأمن الشامل:** إن مفهوم الأمن الشامل الذي هو في الحقيقة معادلة تجمع بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، أصبح يتجه شيئا فشيئا إلى حماية المواطن بأبعاد أمنية تمتزج داخليا وخارجيا وبالتالي يمكن القول إننا نتجه نحو خلط بين المفهومين، إذ يمكن أن يصبح في يوم ما يطلق عليه ببساطة كلمة أمن وتكون آنذاك شمولية الأمن متسقة أو موازية لمفهوم العولمة. [2]

حيث قام من خلاله العالم الغربي إلى اتخاذ كل الإجراءات الردعية لمواجهة كل ما يهز أمنهم الداخلي والخارجي، وبالتالي تعود على الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة بعد أحداث 11 ديسمبر2011 اتخذت

[1] دورة تكوينية، خاصة برؤساء الأمن الحضري.المدرية العامة للأمن الوطني، سيدي بالعباس، ص4.

[2] – دورة تكوينية، نفس المرجع، ص5.

الإجراءات الأمنية منحى آخر وفكر أكثر شمولية وتوسع من خلال تلك الاحتياطات المتخذة وخاصة اتجاه الدولة الغربية.

### 1-4: ركائز وأبعاد ومستويات الأمن:

على ضوء المفهوم الشامل للأمن، فهو يعني تهيئة للظروف المناسبة والمناخ للإنطاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج، بما يدفع التمديدات لاختلاف أبعادها بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة وتوفير له لأقصى طاقة للنهوض والتقدم.[1]

من هنا فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعاد متعددة:

1- **البعد السياسي**: ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وتأمينه من مختلف المخاطر التي يتعرف إليها.

2- **البعد الاقتصادي**: هو الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية وتأمين أمنه الغذائي الذي يغنيه عن غيره.

3- **البعد الاجتماعي**: يهدف إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يريده وتنمية الشعور بالانتماء والولاء لأنه كلما أحس الإنسان بالراحة والأمان كلما ازداد ولاء وحبا للوطن الذي يؤمن له الأمن والرقابة.

4- **البعد المعنوي والإيديولوجي**: هو الذي يؤمن من الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم التي تتمثل في التراث المادي والمعنوي لمختلف الشعوب.

5- **البعد البيئي**: هو الذي يوفر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة للتخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظا على الأمن وحماية المواطنين من الأخطار المختلفة التي يسببها الخطر السالف ذكره.

[1]- عبد الرحمان، محمد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص15.

ومن خلال هذا يمكن صياغة أربعة ركائز أساسية للأمن:

- إدراك التهديدات سواء الخارجية منها والداخلية.
- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية لهذه التهديدات.
- إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديد سواء داخليا أو خارجيا.

**مستويات الأمن**: يتحدد مستوى الأمن في أربع نقاط أساسية:

- أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.
- أمن الوطن ضد أي أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يعبر عنه بالأمن الوطني.
- الأمن القطري أو الجماعي، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا، وهو ما يعبر عنه بالأمن القومي. [1]
- الأمن الدولي: وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

من خلال ما تطرقنا إليه يمكن تعريف الأمن العمومي على أنه تحقيق للاستقرار والاطمئنان للدولة في شأنها الداخلي على نحو يحقق السلامة والصيانة والحماية للمصلحة العامة والخاصة فيها، وبذلك يمتد مفهوم الأمن العمومي ليشمل كل عناصر ومكونات الأمن الفردي والأمن الجماعي، فهو أمن الدولة بكل مؤسساتها وأنظمتها ومصالحها التي تقوم عليها، أو تحقق بها قدرتها على ممارسة وظائفها واختصاصاتها النظامية والإدارية والسياسية.[2]

[1]- عبد الرحمان، محمد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2]- عبد الرحمان، محمد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 15 16.

كما أنها تهدف لتحقيق الأمن القاري والدولي وبالتالي ترمي إلى حماية مصالحها العامة في كل مناطق العالم التي تتعامل معها اقتصاديا أو سياسيا وحتى اجتماعيا.

**المبحث الثاني:**

**2-1- وسائل تحقيق الأمن:**

تعددت وسائل تحقيق الأمن وحفظه وتأمينيه وتنوعت السبل لكفالة الأمن وحفظه وتأمينه، وللأمن وسائل عديدة منها ما هو مادي ومنها ما هو معنوي وهي كالآتي:

**1- التعاون والتآزر:** وهو يعني تضافر الجهود الوطنية والدولية الموجهة لتحقيق منابع الإجرام والقضاء على أسبابه وتعقب المجرمين المخلين بالأمن، والتعاون على المستوى الوطني، يحشد طاقات الأمن لتحقق صفا واحدا في وجه الانحرافات المخلة بالأمن.

**2- توفير الإمكانيات المادية المناسبة:** وأهمها في هذا المجال تدعيم وسائل السلامة لتوفير الأمن العام والأمن النوعي، ثم تطوير الأجهزة الأمنية، وذلك بتزويدها بالوسائل الحديثة اللازمة للتعامل مع الأزمات الأمنية ومواجهة التطور المطرد في وسائل وأساليب الإجرام الحديث فإذا كانت معطيات التكنولوجيا الحديثة قد أصبحت في متناول المجرمين، فإنه ينبغي أن تمتلك قوات الأمن ما يفوق ذلك من الوسائل حتى تظل ممسكة بناصية الأمن.

**3- تدريب القوات المخصصة لحماية الأمن:** تدريبا مناسبا لتصبح قوة فعالة قادرة، وذلك يقتضي تطوير وتحديث المناهج الدراسية، كما يقتضي تبادل الخبرات في المجال التدريب والتأهيل فالعنصر البشري القادر والمؤهل، هو الإدارة الأولى للحفاظ على الأمن.[1]

[1]- محمد الأمين، البشري، **الأمن العربي**، الرياض:دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية، ص ص 23 24.

**4- توظيف مناسب للعقوبة:** فمن المعلوم أن العقوبة إنما قررت لكف المجرمين عن الإجرام، وكف غيرهم من الإقتداء بهم، ومن صفاتها أنها تحدث إيلاما ماديا ونفسيا فينبغي اختيارها بدرجة تجعلها مناسبة مع الجريمة نوعا ومقدارا، كما ينبغي أن تكون متصفة بصفتي اليقين في التطبيق والسرعة في التنفيذ، كما يجب أن تكون محققة لمبدأ المساواة لتكون ذات أثر فعال في محاربة الإجرام وتحقيق الأمن الشامل. والتكافؤ في المجتمع والتواصل بين المواطن والجهاز الأمني الذي يحقق الأمن ويسهر على تحقيقه، في أرض الميدان، دون تهاون أو تخاذل بكل الوسائل المتاحة والأكثر تطور وتقنية.

**5- التوعية الموجهة:** حيث يجب أن يصاحب كل الوسائل السابقة، نوعية مناسبة وذلك بتوضيح أحكام الشرع والقانون في شأن الأفعال المخلة بالأمن وتوضيح الجزاء الذي ينتظر العصاة في الدنيا الآخرة، دون أن يغفل أمرا من أمور تلك الأفعال، سواء قل أو جل، ثم لابد بعد ذلك من وضع سياسة إعلامية مناسبة في شأن نشر أخبار الحوادث والوقائع، ونشر الأحكام القضائية الصادرة بنشأتها على نحو يجعلها تحدث أثرها في الردع والجزر كما يجب توعية الجمهور بأساليب المجرمين والطرق الصحيحة لمواجهتها، فإن يقظة المواطن تفسد خطة المجرم وتحبط مسعاه.[1] ولا يمكننا أن نمر على التوعية الإعلامية مرور الكرام لأنها تمثل أكبر الأسلحة التي يواجه بها كل العالم بعضه بعضا، وكان له أثر بالغ على كل المستويات، حيث أن الحدث أو الواقعة يكون لها أثر على حسب المستوى الإعلامي الذي نشرت به وبالكيفية التي أثارتها مختلف الوسائل الإعلامية لذلك وجب علينا أن نسعى إلى إعلام الجزاء والردع بنفس المستوى والأثر الإعلامي من الذي وجهت به لكي يكون الردع للآخرين.

[1]- محمد الأمين، البشري، مرجع سبق ذكره، ص ص 24 25.

### 2-2- دور أجهزة الأمن في تحقيق الأمن:

قد يكون أهم ما يواجه المؤسسة الأمنية ما تشهده اليوم من تطور صناعي وتقني واجتماعي وربط إلكتروني للعالم من خلال شبكات المعلومات والإقصائيات وانتشار المدن الكبيرة والعشوائيات السكانية، قد جعل من الصعب تحقيق الأمن بأجهزة رسمية محدودة العدد والعتاد والأهداف في ظل ظروف أمنية عالمية وإقليمية متغيرة ومتعددة، كل تلك المتغيرات استدعت تحولا جذريا في مفهوم الأمن العام، تجاوز كثيرا من معوقات الفكر التقليدي إلى آفاق بعيدة لا تقف عند حد، وأكثر من هذا فنحن نشهد يوما بعد يوم تبعات ومسؤوليات تضاف إلى أجهزة الأمن لدرجة لم تعد تمثل واجبات هذه الأجهزة التقليدية سوى جزء يسير من واجباتها إذا ما قورنت بالكم الهائل لمجمل ما تقوم به، والذي يكاد يحيط بشتى مجالات الحياة الإنسانية، حيث أن المفهوم الأمني المعاصر للأمن لا يلغي بأي حال الدور التقليدي لأجهزة الأمن أو يجرد الأمن من أهميته، فستظل مقاومة الجريمة هاجس رجال الأمن وواحدا من اهتماماتهم، على أن هذا الدور سيوظف لخدمة الفكر المعاصر، الذي يرى فيه الوظيفة الشرطية مجالا رحبا لحماية الإنسان والفكر والمؤسسات والمجتمع من كافة الأخطار.[1] كما أن الخارج على قيم المجتمع، مهما كانت تجاوزاته سيحظى بالحماية لما يعنيه ذلك من تطور مفهوم العقوبة من مجرد رد فعل انتقامي يسعى للنيل من المجرم والتنكيل به إلى إجراء احترازي سيهدف أولا وقبل كل شيء الإصلاح والتهذيب لتهيئة فرص العودة إلى حظيرة المجتمع معفي من خطر الانزلاق إلى طريق الجريمة أو العودة إليها.

لذلك نشطت أجهزة الأمن في المؤسسات الحديثة على استقطاب جهود المواطنين من خلال ما تقوم به من أنشطة بهدف كسب ثقة واحترام المواطن وحقه على أن يقوم بدور إيجابي يضيف إلى رجال الأمن ويكسبهم دعما ليس له حدود، ليتمخض عن هذا التعاون الإيجابي بين المواطن المستفيد الملتزم بدوره في الحفاظ على أمن

[1]- أحمد، صالح العمران، تنمية الوعي الأمني، الرياض، ص ص12 13.

المجتمع ورجل الأمن المسؤول القادر على تفهم طبيعة وواجباته وحدود مسؤولياته وأهميته أن يكون المواطن إلى جانبه، حيث أن أمن المجتمع لا يتحقق إلا بالإجراءات التقليدية المتعلقة بمقاومة الجريمة في حدود الاختصاصات التقليدية لأجهزة الأمن، وإنما يتطلب من أجهزة الأمن أن يتدخل في اعتباراتها جميع المتغيرات التي طرأت على سياحة العمل الأمني من أجل تعزيز دورها ومكانتها، وصولا إلى الأهداف الإستراتيجية التي تعمل من أجل بلوغها على مستوى الدولة.[1]

### 2-3- أهمية الأمن:

للأمن أهمية خاصة في حياة الإنسان فردا وجماعة ومجتمعا فالأمن هو قيمة عظمة فهو أساس للتنمية فلا تنمية ولا ازدهار إلا في ظلال أمن سابغ، فالتخطيط السالم والإبداع الفكري والمثابرة العلمية وهي من مرتكزات التنمية وهي أمور غير ممكنة الحدوث إلا ظل أمن واستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وثرواته واستثماراته.

الأمن غاية العدل فإذا كان العدل يقتضي الشرع والحكم بميزاته الذي يمثل الخط المستقيم فإن الشرع ما تزل إلا لتحقيق الأمن في الحياة وغياب العدل يؤدي إلى غياب الأمن ولذا فإن الحكمة الجامعة تقول:" إن واجبات الدولة تنحصر في أمرين عمران البلاد وأمن العباد."

الأمن هو غاية كل المجتمعات والحضارات الإنسانية وحثت عليه الشرائع السماوية لضمان استمرارية وتطور تلك المجتمعات.[2] فإذا غاب الأمن انتشرت بالمجتمعات كل الأمراض المفسرة من سرقة إلى إجرام وعمت الفوضى فيه، وعليه وجب على كل الأجهزة الحفاظ على الجهاز الأمني ومساعدته في تحقيق أهدافه النبيلة والسامية في

[1] مرجع سبق ذكره، ص 12 13.

[2] - فهد، بن محمد الشقعاء، **الأمن الوطني تصور شامل**، الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية، (ط1)، ص 44.

الحفاظ على الفرد والمواطن وذلك لا يمكنه تحقيقه إلا عن طريق التضامن والمساهمة الجماعية التي تجمع بين الفرد ورجال الأمن.

### 2-4- دور المواطن في تحقيق الأمن:

للمواطن دور فعال في تحقيق الأمن ولا يمكن غضن النظر عنه، بحيث أنه يعتبر المحرك الفعال لزرع الأمن أولا وللحد منه ثانيا من خلال الإعلام عن مختلف المشاكل التي تحدث أمام عينة، أو في الوسط الذي أو ينتمي إليه.

#### 1- إطاعة القوانين والأنظمة:

إن المواطن الملتزم بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها والامتثال لتوجيهاتها، يحقق هدف الأجهزة الأمنية في أنه شخصيا لا يقوم بالأعمال المخلة بالنظام والأمن العام، وبالتالي فإنه يترك فرصة مناسبة لرجال الأمن، لملاحقة أولئك المواطنين الذين يحاولون الاعتداء على حرمة النظام والأمن العام.[1]

#### 2- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنبع وقوع الجريمة:

ولعل من أهم الإجراءات التي يمكن للمواطنين أن يتخذوها لتجنب خطر الجريمة عن أنفسهم، وعن أموالهم وعن زوجاتهم وأولادهم، هي تلك التي تؤدي مع الحرص على الأموال والمنازل، والانتباه لجيل المحتالين، وتربية الأبناء على الأخلاق الحميدة والسلوك السوي ومراعاة الجار، وعدم الاعتداء على الآخرين حتى لا تكون هناك فتنة تؤدي إلى ارتكاب الجريمة.

[1]- أحمد ، صالح العمران، **تنمية الوعي الأمني**، الرياض1420هـ ص 12.

### 3- التبليغ عن الجرائم:

التبليغ عن الجرائم وتقديم البلاغات والشكاوى، تعتبر من الحقوق التي أباحتها الأنظمة للأفراد، لأن ذلك يساعد على كشف الجرائم، ويسهل معاقبة مرتكبيها، ويعاون الأجهزة الأمنية على حفظ النظام العام، ولاشك أن تبليغ المواطنين عما يصل إلى علمهم من الجرائم أو ما يعانونه من جرائم، يساعد هذه الأجهزة في تحقيق أهدافها في حماية الأرواح والأموال والأعراض، ومكافحة الجريمة في مهدها، أو منها قبل وقوعها.[1]

### 4- التقدم للشهادة:

التقدم للشهادة يساعد رجال الأمن على ضبط الجريمة، والتوصل إلى معرفة مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة، وبالتالي فإنه يقع على عاتق المواطنين واجب يتمثل في عدم كتمان الشهادة والتقدم في غير تردد للإدلاء بمعلوماتهم عن الوقائع الجنائية التي يعلمون بها أو يشهدونها بأنفسهم، فكتمان الشهادة أو الإحجام عن أدائها بعامل الخوف أو الرهينة يؤدي في أغلب الحالات إلى ضياع كثير من الجرائم وعدم تمكين الجهات المختصة في تحقيق العدالة.

### 5- المحافظة على مسرح الجريمة:

يترك الجاني عادة مسرح الجريمة بصورة تنبئ عن كيفية ارتكابه للجريمة، حيث أن الجاني بقصد أو بدون قصد يترك أدلة مادية كثيرة في مسرح الجريمة تدل على علاقته بها، وهذه الأدلة التي حرص رجال الأمن والقضاء في العثور عليها ليستدلوا عن طريقها على كيفية وقوع الجريمة ويتوصلوا بالنهاية إلى مرتكبيها، وأي عبث بهذا المسرح سوف يؤدي بالضرورة إلى تغيير في الصورة الحقيقية لمسرح الجريمة، التي أعقبت وقوع الجريمة مباشرة، وقد أدى هذا التغيير في كثير من الجرائم إلى ضياع ملامح الطريقة التي ارتكبت بها الجريمة، وإلى ضياع كثير من الأدلة المادية الهامة

[1]- جريدة الرأي العام الأردنية، العدد رقم 8600، 3 مارس 1994 م، ص 28.

التي كانت من الممكن أن تساعد رجال الأمن في الوصول إلى مرتكبي الجريمة، ولذلك فإن المواطن الواعي يمكن أن يساعد رجال الأمن من خلال الحفاظ على مسرح الجريمة كما هو حتى يصل رجال الأمن.

**6- المساعدة في القبض على الجناة:**

في كثير من الأحيان كان المواطنون يلاحقون الجناة الذين يفرون بعد ارتكابهم الجرائم، وكانوا ينجحون في معظم الحالات في أخذ أو صافهم وأرقامهم وأرقام السيارات التي كانوا يستخدمونها ويطاردونهم حتى يتمكنوا منهم ويمسكون بهم ويأخذوهم إلى مراكز الشرطة، وفي حالة عدم تمكنهم من اللحاق بالجناة، كانوا يذهبون إلى أقرب مركز للشرطة لتقديم بلاغات رسمية بحقهم ذاكرين فيه كافة المعلومات التي حصلوا عليها من الواقعة، الأمر الذي سهل على رجال الأمن تعقب الجناة وإلقاء القبض عليهم بسرعة فائقة كما تقوم أجهزة الأمن بتكريم هؤلاء المواطنين ومنحهم المكافآت، كما قامت الدولة الجزائرية يمنح مكافأة مالية للمواطنين .

في حالة إلقاء القبض على مجموعة الإرهابيين أولا ولاء بمعلومات عن أي شخص أو إحباط عملية إرهابية مما يسهل على رجال الأمن في إلقاء القبض على المجرمين.[1]

وعليه يتبين لنا أن للمواطنين دور هام وإيجابي في تحقيق أهداف الأجهزة الأمنية المتمثلة في استقرار النظام وتحقيق الأمن، كما أن هناك مجالات عديدة يمكن أن يساهموا من خلالها في حماية المجتمع من شرور الجريمة والمجرمين، وإذا ما أدرك المواطنين أهمية دورهم فإنهم سوق يتعاونون مع رجال الأمن لنشر السلم والسلام في المجتمع حيث أصبح الأمن من مسؤولية الجميع.

[1]- جريدة الرأي العام ، مرجع سبق ذكره، ص 30.

### 2-5 – تحقيق الأمن مسؤولية الجميع:

على الرغم من تعدد جوانب مفهوم الأمن، واختلاف أركانه إلا أن كل واحد منها مرتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بالآخر، وهذا يعني استنفار الطاقات المجتمعية المتمثلة في الأفراد والجماعات والهيئات والمنظمات والجمعيات المجتمعية لتأمين الأرواح والأعراض والممتلكات عن طريق دعم ومساندة الأجهزة الأمنية الرسمية والتضامنية لتحقيق الأمن والأمان للجميع، وبجهود الجميع، باعتبار أن مهمة ضبط المجتمع وتوفير الأمن ليست مهمة الأجهزة الأمنية وحدها، وإنما هي مهمة المجتمع ككل.

والضبط المجتمعي يتم من خلال الوقاية من الجريمة، خلق مجتمع قوي ومتماسك، اتصال وتنسيق وتعاون وتكامل ومشاركة في تحمل تبعات الأمن المتمثلة في أعباء ومسؤوليات الوقاية ومكافحة الإجرام والانحراف.

والأمن الشامل في واقع الأمر يتمثل في برامج حديثة التطبيق استخلصها المتخصصون والباحثون في التراث الإنساني من واقع تطبيقات محددة وخبرات سابقة لخلق أجواء التعاون والتكامل والدعم والمؤازرة المتبادلة والمبذولة بين الأجهزة الأمنية وبين المجتمع بكافة أفراده وجماعاته وجمعياته الأهلية ومنظماته الرسمية والشعبية لمواجهة متطلبات تحقيق الأمن في إطار علاقات حسنة متطورة وفعالة، تنمي الثقة وتحقق رضى المواطنين وتوفر إمكانيات العمل الجماعي والمشترك والمنتظم.[1]

إن المتغيرات المعاصرة قد استدعت النظر إلى المسألة الأمنية باعتبارها تعني كل أفراد المجتمع، ومن ثم أصبح من اللازم اشتراك كل هيآت المجتمع الرسمية والأهلي في دعم مسيرة الأجهزة الأمنية، ولبلوغ تلك الغايات والأهداف الأمنية، لابد من غرس هذه القيم في عقول النشء والشباب من خلال المؤسسات الاجتماعية والتربوية والدينية بدءا من الأسرة والمسجد والمدرسة، والمجتمع المحلي وغيرها من المؤسسات والهيآت ذات الصلة بالتربية

[1] – محمد إبراهيم، عمر الأصبعي، الأمن بمفهومه الشامل، جامعة نايف العربية الأمنية، الرياض، 1420هـ، ص ص 10 21.

الوطنية، ى من أجل تكوين المواطن الصالح وتحصين أفراد المجتمع لضمان التزامهم بنظم وقيم وضوابط المجتمع الدينية والأخلاقية والمجتمعية والقانونية، بل وتحفيزهم للمشاركة في تحقيق الأمن الشامل بمشاركة كل الناس (أفراد وجماعات)، تبعا للتوجهات المجتمعية والإقليمية والدولية التي بدأت تترسخ يوما بعد يوم والتي تؤكد على ضرورة الإسهام الجماهيري في مجال الأمني. [1]

وتؤكد الدراسات على ضرورة تكامل عمل جميع المؤسسات المعنية بالتنشئة والأمن وعلى أهمية التنسيق بين جهودها، إذ من المفترض أن تكون برامج الوقاية من الجريمة مسؤولية جماعية لكل هذه المؤسسات وتكون في آن واحد متزامنة لكي تؤتي ثمارها في مجال خفض الجريمة والوقاية منها وتكوين مجتمع آمن، كما ينبغي أن تدرك هذه المؤسسات أن برامج الوقاية من الجريمة لا تعمل من فراغ، فمثلا لا يمكن للبرامج التربوية الموجهة للوقاية من الجريمة أن تؤتي ثمارها في مجتمع يتوفر فيه السلاح مثلا للبيع أو لا يوجد احترام للقوانين كما أن جهود المدرسة في مجال الوقاية من الجريمة أو مواجهة الإرهاب، لا يمكن أن تنجح بدون دعم الأسرة، وجهود الأسرة لا يمكن أن تنجح بدون دعم سوق العمل، وجهود سوق العمل لا يمكن أن تنجح بدون دعم المواطنين وهكذا كما ينبغي أن ننظر إلى جميع المؤسسات التي تتعاون من أجل تحقيق الأمن، هو عمل يعود بالخير والنفع لجميع أفراد المجتمع، كما تقوم الأسرة بدور أساسي في مجال سد منابع الجريمة من خلال التنشئة السليمة للأبناء في جو تسوده العلاقات الحميمية بين الآباء والأبناء وتنشئة الأبناء على الالتزام بقواعد الأخلاق والسلوك السليم، حيث أن قيام الأسرة بهذا الدور يمثل أفضل تحصين للأبناء في سن مبكر. [2]

[1]- محسن، عبد الحميد أحمد، الوقاية من الجريمة، نظرة على الحاضر للأعداد المستقبل جامعة نايف، الرياض، 1420هـ، ص ص 15 17.

[2]- محمد إبراهيم محمد الأصبعي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

تستهدف نقل المعلومات أولا كمهمة رئيسية، وتشكل هذه المعارف والمعلومات مكونات مهمة في اتجاهات الشباب وسلوكهم وكذلك إشباع المعرفة وخاصة حب الاستطلاع، لذا تشارك هذه الوسائل كلها في مدهم بالأفكار والمعلومات التي يستخدمونها في رفع مستوى معارفهم مما يدعم اتجاهاتهم النفسية وتعزيز قيمتهم ومعتقداتهم أو تعديلها والتكيف مع المواقف السليمة ويساهم المجتمع في تعليم أفراد المجتمع بعض القواعد الوقائية من الجرائم والاعتداءات وأخذ الاحتياطات اللازمة، وكذلك تشجيعهم على التعاون مع رجال الأمن والمسؤولين للحيلولة دون وقوع الجرائم أو الحد من انتشارها وتكرارها.[1]

[1]- نيل العارف الحردي ، محمد معوف إبراهيم ، **موقف الشباب من قراءات الصحف اليومية**، مجلة دراسات الخليج، العدد 82، ص ص 54 55.

**المبحث الثالث:**

## 1-3: فكرة الشرطة المجتمعية:community policihg

فكرة الشرطة المجتمعية أو الجوارية أو الشرطة الموجهة لحل المشاكل جاءت نتيجة لبروز وتطور أفكار الوقاية من الجريمة، وقبولها من طرف رجال الأمن (الشرطة) في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا على الخصوص، ونتيجة للتغيرات الهيكلية التي حدثت في مجال المهام والوظائف وأسلوب عمل الشرطة في الدولة الأوربية وكندا التي بدأت في فترة السبعينات والثمانينات.

مبدأ الشرطة المجتمعية حسب التسمية الفرنسية لها ترجع في أروبا إلى الأفكار الواردة في تقرير الخبير الفرنسي بيرنيت " peyrefitte" 1977 وإلى تقرير سكارمان " scarman" 1981 البريطاني بعد الأحداث الدامية التي حدثت في منطقة Brixron بلندن سنة 1981 وإلى رائد الوقاية من الجريمة في أوروبا الفرنسي " جليبربون ميزون" 1980 الذي طالب منذ الزمن البعيد بالإعتماد على سياسة وأسلوب الوقاية في التعامل مع الجريمة والجنوح قبل غيرها من الوسائل واعتماد سياسة التقريب بين الشرطة والمواطن.[1]

تهدف فكرة الشرطة المجتمعية إلى ايجاد نظام أنسب وأسلوب للوقاية والحد من المشاكل الإجتماعية واعتماد سياسة تقريب الشرطة من المواطن وخلق طرق للتواصل واكتساب الثقة المتبادلة بينهم من أجل حفظ الأمن والأمان في الوسط الحضري.

[1]- أحسن طالب، **الوقاية من الجريمة**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، (ط1)، ص 71.

### 3-2- تعريف الشرطة الجوارية:

إن مفهوم الشرطة الجوارية يصعب تحديده لأنه مفهوم نسبي يختلف من دولة لأخرى فهو يشبه مفهوم الأمن العمومي الذي هو الآخر يختلف حسب الزمان والمكان وعليه ليكن القول أن الشرطة الجوارية هي وسيلة تساعد على الحفاظ على النظام العام في مفهومها الواسع، وبالتالي فهي تستجيب لحاجات ومتطلبات مجتمع أو منطقة ما بناء على دورها الرئيسي والأساسي المتمثل في التقرب من الموطن. [1]

وهي عادة ما تتألف من عناصر مؤهلة للتعامل مع المواطن بصورة إيجابية، يتصفون برشاقة الروح أمر يسمح لهم بالوصول إلى عمق المجتمع ليصبحوا أكثر قربا واحتكاكا به بحكم تواجدهم المستمر في الأحياء إذا فالشرطة الجوارية هي همزة وصل بين المواطن والسلطات المحلية، فهي تعمل على إيصال انشغالاتهم اليومية قبل أن تصبح مصدرا للمشاكل والفوضى والاستقرار إن هي لم تحل، وتماطلت في آثارها على حساب المواطن.

وهكذا نرى أنها ضرورية لثلاثة حقائق أو أسباب وهي:

- لأنه يجب أن تكون الدولة ممثلة أحسن تمثيل وبقوة من الناحية الأمنية على المستوى القاعدي، خاصة على مستوى الأحياء الشعبية التي يتزايد فيها الشعور بالإهمال وللأمن.
- لأن بعض الأفعال خاصة منها تلك الماسة بالأخلاق، لا يمكن معالجتها بكيفية فعالة إلا عن طريق الشرطة الجوارية، بطبيعة الحال بمعية شركاء آخرين إن وجدوا خاصة من ممثلي المجتمع المدني.
- وأخيرا يمكن للشرطة الجوارية أن تكون عاملا لتجنب تنامي وانتشار الريبة والشك، والتخوف، وعدم الثقة التي غالبا ما يعتمد عليها شباب الأحياء الذي يمثل بنسبة عالية من السكان.[2]

[1]- دورة تكوينية خاصة برؤساء الأمن الحضري، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2]- دورة تكوينية المرجع نفسه، ص 18.

### 3-3: مفهوم الشرطة المجتمعية الجوارية.

لقد جاء جهاز الشرطة ليقوم بوظيفة اجتماعية ترتبط بمجموعة من النشاطات التي تختلف من مجتمع لآخر وتعتبر هذه الأجهزة كوحدة أساسية تضم مجموعة من الفروع المتعددة الخدمات ولكل منها دورها الخاص في مجال خدمة المجتمع والنصر على تلبية حاجيات المواطنين وتأمين العدالة الإجتماعية ومن ضمن هذه المؤسسات والأجهزة تلك المسؤولة عن الأمن بصورة عامة وعن سلامة المواطن بصفة خاصة وهي المسماة بالشرطة المجتمعية (الجوارية) ولتحديد مفهومها فهي تتجلى في ثلاث اتجاهات رئيسية:

- **المفهوم الفرنسي للشرطة المجتمعية:**

يستخدم الفرنسيون مصطلح الشرطة الجوارية police de proximité في مقابل مصطلح الشرطة المجتمعية community policing التي يستخدمها البريطانيون والأنجلو سكسونيون بصورة عامة.

حيث يختلف المعنى لهذين المصطلحين في المفهوم، لأن الفرنسيين كانت لهم الأسبقية في اعتماد مبدأ الشرطة المجتمعية وتطبيقها، حيث يهدفون من وراء هذا إلى إعادة صياغة العلاقة بين الشرطة والمواطن وكذلك الوصول إلى الإسهام الإيجابي من الطرفين (المواطن والشرطة) في العملية الأمنية.

إن المفهوم الفرنسي للشرطة المجتمعية مختلف عن غيره من المفاهيم، كما يشير إليه "جوليان كنوفلر"Julienknopflen " إن هناك نوعين مختلفين المنطلق المفاهيم فيما يتعلق بالشرطة المجتمعية، المنطلق الفرنسي والذي يعني أنه على الشرطة أن تقترب من المواطن والمنطلق الآخر (المفهوم البريطاني) الذي يعني أنه على المواطن أن يتقرب من الشرطة.[1]

[1]- أحسن، طالب، مرجع سبق ذكر، ص ص 68 69.

بمعنى أن العلاقات بين أجهزة الشرطة والموطن في وقتنا الحاضر ليست هي نفس العلاقات التي كانت سائدة في السابق، وما على أجهزة الأمن (الشرطة تحديدا إلى أن تفهم هذا الواقع وتغير أسلوب تعاملها مع المواطنين.

- **المفهوم البريطاني للشرطة المجتمعية:**

مصطلح community policing هو من ابتكار المؤسسة الأهلية البريطانية المسماة بالحراسة الجوارية والتي تعمل في ميدان الوقاية من الجريمة، وذلك من سنة 1982 م، حيث تنطلق هذه المؤسسة في استخدامها لمصطلح الشرطة المجتمعية من ( الفلسفة الليبرالية الجديدة) التي ظهرت في بريطانيا بعد منتصف الثمانينات، كانت لها آثار بارزة في المجتمع البريطاني، حيث نتج عنها المطالبة بنظرة وأسلوب جديد في التعامل مع المواطن (من منطلق تدعيم حقوقه ومكتسباته الديمقراطية).

وكذلك أدى إلى المطالبة بإدارة جديدة للمرافق العمومية ومن بين هذه المرافق المعنية أجهزة الشرطة والأمن وذلك بغية الوصول إلى ثقافة إدارية جديدة للمرافق العمومية.[1]

ورغم هذا المنطلق فإن مفهوم الشرطة المجتمعية البريطانية يعني بصورة عامة توجه المواطن لمساعدة الشرطة في أداء مهامها وكذلك يتوجب على الشرطة أن تتعامل مع المواطن بأسلوب لائق وتقدم الاحترام التام لكل حقوق ومكتسبات المواطن، حيث تتحدد أهداف الشرطة المجتمعية إلى جعل المواطن يساهم بشكل فعال في تحقيق الأمن في المجتمع البريطاني من خلال التعاون المباشر والفعال مع الشرطة.

[1]- أحسن، طالب، مرجع سبق ذكره، ص 69.

**المفهوم الأمريكي للشرطة المجتمعية:**

ينطلق المفهوم الأمريكي للشرطة المجتمعية في الحقيقة من الطبيعة البراغماتية للمجتمع الأمريكي حيث يعني المفهوم أولا وقبل كل شيء زيادة ورفع فعالية الشرطة في مواجهة الإجرام والانحراف وذلك بإضافة مهام جديدة إلى المهام التقليدية المعروفة وهذه المهام تتمثل أصلا في مساهمة الشرطة أي الأجهزة الأمنية على خلاف مسمياتها في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالمساهمة المباشرة في إيجاد الحلول دون استفحال المشاكل الاجتماعية وبروزها على السطح وبصورة أعم للمفهوم الأمريكي للشرطة المجتمعية يعني رفع أو زيادة درجة التفاعل بين المواطن والأجهزة الأمنية بهدف زيادة فعاليتها ورفع كفاءة الأداء لديها، تهدف الشرطة المجتمعية في المنظور الأمريكي إلى تعزيز وزيادة درجة التواصل و التفاعل بين الأجهزة وأفراد المجتمع للحد من المشاكل الاجتماعية البارة في المجتمع والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لها. [1]

**3-4-أهداف غايات الشرطة الجوارية:**

تهدف الشرطة الجوارية بعملها التقريبي لتحقيق وتحسين ظروف الحياة والحد من المشاكل وذلك بإيجاد حلول لها وتحسين علاقاتها مع أفراد المجتمع في التواصل والتعامل، كما أنها تتميز في عملها عن الشرطة التقليدية لأنها تتطلب أثناء عملها مشاركة جميع الأجهزة لأفراد المجتمع وظروف العامة وعموما فهي تسعى إلى تحقيق غايات منها.

[1]- أحسن، طالب، مرجع سبق ذكره، ص 71.

**1/ أهداف السلطة:**

1- تحسين صورة الدولة.

2- توجيه وإرشاد المجتمع وتطوير الديمقراطية.

3- تهذيب الفرد والوصول به إلى احترام القانون.

4- إصلاح المجتمع وزرع روح التضامن والتعاون وتفعيل المجتمع في المشاركة لخلق الشعور بالسياسة الأمنية.

**2/ غايات المواطن:**

1- إحساس بالأمن والقضاء على الخوف من الانحراف.

2- غرس بذور المحبة والثقة بين الشرطة وأفراد المجتمع.

3- السهر على تسهيل الحياة اليومية للمجتمع الوقاية والمساعدة.

**3/ الغايات المراد تحقيقها من طرف الشرطة:**

1- تغيير صورة الشرطة.

2- تطوير سلوك الشرطي الاجتماعي نموذجا.

3- توفير الحماية والأمن.

4- محاربة كل الإشكال الاجتماعية المخدرات، الأحداث، الجنح الإرهاب.

5- تحسين الاستقبال.

6- جمع أهم المعلومات المتعلقة بالحماية والدور الوقائي.

7-تطور الاتصال بالمجتمع والشرطة بالعامة الأخرى. [1]

8-تفعيل الفرد بالتعاون والمشاركة.

9-معرفة الأسباب والاحتياجات والدوافع من مشاكل المعيشة.

10- مساعدة المواطن في حل مشاكله.

11- السيطرة الكاملة على كل الأوضاع في الوقت المناسب.

**3-5- دور الشرطة الجوارية:**

**من الجانب الأمني:**

تجنب المشاجرات، سير النزاعات والتحكم فيها عن طريق:

1- الحضور الشخصي والملاحظة، التحليل الدور الوقائي، الاتصال بالأشخاص، التحكيم، التفاوض.

2- إزالة التوتر والاختلافات عن طريق مراقبة الغرباء والملاحظة، جمع المعلومات، التحليل.

3- التطهير والنظافة والوقاية عن طريق فرض احترام القانون بما يناسب الوضع أو الحالة، تفضيل الحلول السليمة والجوارية في تحقيق هدف التنظيم والتضامن.

4- الباعة المتجولون، التصرفات الغير مشروعة، ترك الأشياء، التسول، الضجيج عن طريق القانون بدون خلق توتر واختلاف الاستقرار.

5- مهمة خاصة حسب المشكل الاجتماعي المتواجد في الأحياء عن طريق الملاحظة، التحليل، البحث مع شركاء رسمين والخواص في الأحياء.

[1]- المديرية العامة للأمن الوطني، **مديرية التعليم والمدارس**، مديرية الشرطة طيبي العربي، سيدي بلعباس، الدفعة 15، ص 25.

**الجانب الاجتماعي:**

1- تقديم المساعدة للأشخاص عن طريق الحضور الدائم، الاستقبال الجيد، الملاحظة، الاستماع، التحليل، فهم المشكل، التأقلم مع الأشخاص والمشاكل، معرفة العلاقة مع أصحاب الخدمات العمومية، الخواص، التوجيه، والتسهيل، المرافقة، النجدة لمن عليك مساعدته، ربط العلاقات.

2- جانب الحماية والتكفل عن طريق الملاحظة، الحذر واليقظة، اتجاه الأشخاص والممتلكات المعرضة للسرقة والتلف، الاستقبال، الحراسة، الدوريات، التذكير بالقواعد القانونية، مراقبة المشتبه به، التدخل أثناء الحالات الخطيرة.[1]

**الجانب التضامني:**

عن طريق وضع الأشخاص في التضامن والتهيئة له:

1- استعلام حول المصادر البشرية الموجودة بالحي.

2- ربط العلاقات الثنائية، إزالة التوتر القائم، المعرف الخاصة أي (معرفة الشركاء، الأوضاع الاجتماعية ما يجب عملة، كيفية التنقل والتحرك، كيفية تكوين شبكة معرفة توجيه التقرير التنبؤ بالمشاكل، التنظيم معرفة كيف تكتسب الثقة والقيام بالمهمة التربوية، قمع المخالفات، القضاء على العنف.

3- أهداف وغايات وقائية.

4- أهداف وغايات التدخل.

5- أهداف للملاحظة والتحكم.

[1]- مديرية التعليم والمدارس، مرجع سبق ذكره، ص ص 32 34.

**خلاصة الفصل:**

لقد أصبح لجهاز الأمن اليوم وظيفة اجتماعية تربط بمجموعة من النشاطات التي تختلف من مجتمع لآخر وهذا يعني أن دور رجال الأمن في خدمة المجتمع يمتد إلى ميادين ومجالات متعددة ومتشبعة من بينها اقتصاد واجتماع وسياسة لأنه محور من المحاور الأساسية التي تعتمد عليها مختلف النشاطات ورجل الأمن يعتبر تلك السلطة التي توفر أهم خدمة بالنسبة للمواطن وهي الأمن الذي لا غنى عنه في شتى المجتمعات.

**تمهيد:**

تعتبر الدراسة النظرية والعمل الميداني مكملان لبعضهما البعض، حيث لا تقل أهمية الجانب النظري في تدعيم دراستنا، وفي هذا الفصل نحاول تحقيق الأهداف المرجوة انطلاقا من الدراسة واختبار الفروض التي تم اقتراحها كحلول نظرية مؤقتة سعيا لإعطائها مصداقية علمية، ويمثل هذا الجانب حصيلة لبحث ميداني أنجز في مدة شهرين، حيث شمل عينة تتكون من (50) مواطنا من كلا الجنسين، وقد تم توزيع الاستمارة في ولاية الشلف وبالتحديد ببلدية بوقادير، لكونها المنطقة التي نقطن بها، وهذا ما سمح لنا بمعاينة مختلف الشرائح والفئات الإجتماعية و الاقتصادية وغيرها.

**تقديم البلدية:**

بلدية بوقادير قديمة النشأة أنشأت طبقا للمرسوم الصادر بتاريخ 13/11/1885 خلال الاحتلال الفرنسي لها و كانت تعرف آنذاك باسم شارون، يمر بها وادي الشلف من الشرق إلى الغرب وكذا خط السكة الحديدية الرابط بين الجزائر العاصمة ووهران إضافة إلى الطريق الوطني رقم 04.

تبعد البلدية عن العاصمة بحوالي 250 كلم وعن مقر الولاية بـ 22 كلم وقد تحولت بعد التقسيم الإداري الجديد لسنة 1984 إلى دائرة لتضم بذلك بلديات بوقادير، وادي سلي والصبحة.

**موقع البلدية:**

يحدها من الشمال بلدية الصبحة ومن الشرق بلدية وادي سلي ومن الغرب بلدية المرجة ومن الجنوب بلديتي أولاد بن عبد القادر وعمي موسى.

**المساحة و عدد السكان:**

تبلغ مساحة البلدية 225 كلم$^2$ أما عدد سكانها فيقدر بـ 51.280 نسمة بكثافة سكانية تقدر بـ 2.143 نسمة/كلم$^2$ موزعين على 06 تجمعات حضارية و31 قرية أما عدد سكان بوقادير مركز فيبلغ 28.795 نسمة.

**المجال البشري:**

تمثل في إختيار (50) فردا من البلدية، كما تم الإقتصار على الأشخاص الذين يقطنون ببلدية بوقادير

**الفترة الزمنية:**

الفترة التي استغرقتها الدراسة الميدانية هي فترة محددة من:27 أفريل إلى غاية 19 ماي 2015.

**طريقة جمع البيانات:**

يتوقف نجاح البحث بتحقيق الأهداف المرجوة على عدة عوامل ومن أهمها الاختيار الأنسب و السليم للأداة أو التقنية المستعملة، ومن بين الأدوات التي تم استخدامها لجمع البيانات والوصول إلى الحقائق المتصلة بموضوع الدراسة الراهنة فهي الاستمارة الإحصائية.

**تحليل ومناقشة النتائج:**

**الجدول 1**: توزيع أفراد العينة وفقا للسن والجنس

| الجنس / الفئة العمرية | ذكور | | إناث | | مجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرارات | % | التكرارات | % | التكرارات | % |
| 20- | 2 | 4 | 2 | 4 | 4 | 8 |
| 29 – 20 | 12 | 24 | 4 | 8 | 16 | 32 |
| 39 – 30 | 10 | 20 | 7 | 14 | 17 | 34 |
| 49 – 40 | 8 | 16 | 1 | 2 | 9 | 18 |
| 50 | 2 | 4 | 2 | 4 | 4 | 8 |
| مجموع | 34 | 68 | 16 | 32 | 50 | 100 |

المصدر: تنظيم وتحليل بيانات البحث الميداني

يكشف التحليل تركيبة السن للمواطنين الذين شكلوا عينة البحث، أن اكبر نسبة تنتمي إلى الفئة العمرية التي يتراوح سنها ما بين (30، 39) سنة بنسبة تتجاوز (34 %) من مجموع أفراد العينة بتفوق جنس

الذكور على جنس الإناث، ثم تليها في المرتبة الثانية الشريحة العمرية من (20، 29) سنة بحوالي (32%) متبوعة بنسبة 18% بالتقريب للفئة العمرية (40، 49) سنة في حين تنخفض النسبة كلما انخفض السن أو ازداد إلى 4% لدى الفئة العمرية الأقل من 20 و نفس الشيء بالنسبة للفئة العمرية الأكثر من 50 سنة.

ونستنتج مما سبق أن هناك اختلاف كبير في العمر بين الجنسين، حيث نجد 68 % لجنس الذكور و32 %لجنس الإناث.

يمكن وصف متغير العمر على أساس الرسم البياني في الأسفل، والذي يمثل تمثيل العمر على أساس المخطط أو المدرج التكراري مع تحديده بخط التوزيع الطبيعي. إن هذا النوع من التمثيل البياني مفيد جدا ما دام أطوال الفئات الممثلة متساوية، وبالتالي قواعد المستطيلات متساوية أيضا، وذلك حتى نركز الانتباه عند المقارنة على الارتفاع فقط، لأن المستطيل سيكون متناسبا مع التكرار المناظر لكل فئة من فئات الجدول. وبالتالي كثافة التوزيع ضمن كل فئة هي المحددة لقاعدة وارتفاع المستطيل الممثل لها.

**مخطط 1:** توزيع المبحوثين حسب فئات العمر

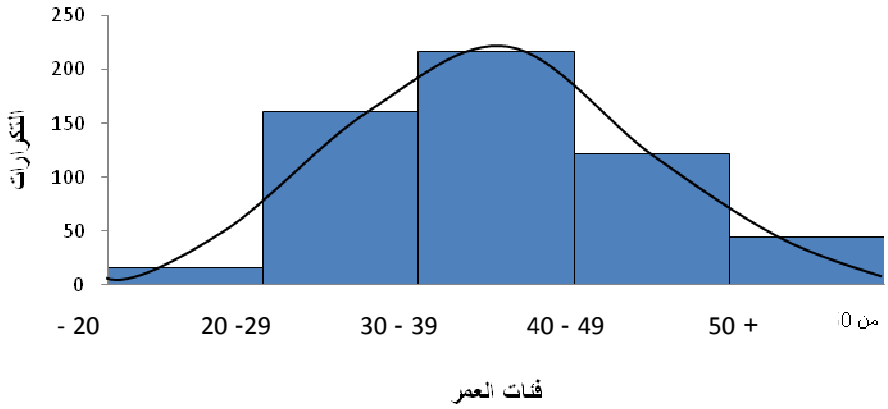


المصدر: تحليل بيانات البحث الميداني

**الجدول 2**: توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية والجنس

| الجنس / الحالة المدنية | ذكور | | إناث | | مجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرارات | % | التكرارات | % | التكرارات | % |
| أعزب | 16 | 32 | 7 | 14 | 23 | 46 |
| متزوج | 18 | 36 | 6 | 12 | 24 | 48 |
| مطلق | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| أرمل | 0 | 0 | 3 | 6 | 3 | 6 |
| المجموع | 34 | 68 | 16 | 32 | 50 | 100 |

المصدر: تنظيم وتحليل بيانات البحث الميداني

اتضح لنا من خلال الجدول توزيع أفراد العينة وفقا للحالة المدنية، أن اكبر نسبة من المبحوثين 48 % متزوجين وهي موزعة بنسبة 36 % للذكور و12 % للإناث، ونستنتج أن نسبة فئة المتزوج تجعلهم يهتمون بتوفير الأمن في الوسط الحضري الذي يقطنون به، كما نجد نسبة المتزوجين الذكور مرتفعة على نسبة الإناث.

أما نسبة المبحوثين الغير متزوجين أي العزاب تقدر بنسبة 46 % فهي متقاربة مع نسبة الفئة المتزوجة، وهي لا تقل أهمية عنها باعتبار أن الأمن أصبح أمرا ضروريا في الوسط الحضري، وتبقى في الأخير الحالة المتبقية "الأرامل" بنسبة 6 % ثم تليه في الأخير حالة العائلة "المطلق" فهي منعدمة حيث نجد نسبة الأرامل والمطلقات منهم، 6 % إناث.

**الجدول 3**: توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي والجنس

| الجنس / المستوى التعليمي | ذكور | | إناث | | مجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرارات | % | التكرارات | % | التكرارات | % |
| بدون مستوى | 1 | 2 | 2 | 4 | 3 | 6 |
| ابتدائي | 2 | 4 | 0 | 0 | 2 | 4 |
| متوسط | 8 | 16 | 5 | 10 | 13 | 26 |
| ثانوي | 16 | 32 | 3 | 6 | 19 | 38 |
| جامعي | 7 | 14 | 6 | 12 | 13 | 26 |
| مجموع | 34 | 68 | 16 | 32 | 5 | 100 |

المصدر: تنظيم وتحليل بيانات البحث الميداني

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن هناك خمسة فئات أساسية مرتبة كما يلي: الحاصلين على المستوى الثانوي قد بلغ عددهم 19 فردا بنسبة إجمالية تقدر بـ 38 %، غير أن هذه النسبة تتباين حسب الجنس، (32 % والإناث 6 %) تليها مباشرة فئة المبحوثين الذين صرحوا أن مستواهم جامعي بنسبة 26 % أما بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا أن مستواهم دون مستوى فهي تبلغ 6 % وتليها مباشرة أصحاب الابتدائي بنسبة 4 % نستنتج عدم وجود تفاوت إجمالي بالنسبة لمتغير التعليم لاسيما بين الجنسين المفرز لإتاحة الفرص التعليمية لكل المواطنين مهما اختلف نوعهم، يختلف التمثيل البياني للمستوى التعليمي نوعا ما عن توزيع العمر، أن اصغر قيمة ممكنة للمستوى التعليمي هي 3 بدون مستوى أما القيمة القصوى فهي 19 متوسط، فإذا طلب منا تحديد العدد النموذجي للمستوى التعليمي، فانه يمكن أن يكون محصور بين المستوى الثانوي (الجامعي في نفس المرتبة مع المتوسط).

**الجدول 4**: توزيع المبحوثين حسب وجود المراكز الأمنية في الوسط الحضري

| الجنس / وجود المراكز | | ذكور | إناث | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| نعم | التكرارات | 30 | 17 | 47 |
| | % | 60 | 34 | 94 |
| لا | التكرارات | 3 | 0 | 3 |
| | % | 6 | 0 | 6 |
| المجموع | التكرارات | 33 | 17 | 50 |
| | % | 66 | 34 | 100 |

المصدر: تنظيم وتحليل بيانات البحث الميداني

من خلال تحليل توزيع أفراد العينة وفقا لوجود مراكز الأمنية في الوسط الحضري الذي يقطنون به، إن أكبر نسبة صرحت عن وجود مراكز أمنية في الوسط الحضري الذي يقطنون به، حيث بلغ عددهم 47 ونسبة 94 %، أما النسبة المتبقية أي 6 % لا يملكون مراكز أمنية في الوسط الحضري الذي يقطنون به، ويمكننا أن نستخلص من نتائج الجدول أن هناك نسبة معتبرة من أقطار البلدية تملك مراكز أمنية في الوسط الحضري، و هذا مؤشر يدل على توفر بنسبة كبيرة المراكز الأمنية.

**الجدول 5**: توزيع المبحوثين حسب الجنس و دور الأمن

| الجنس / دور رجال الأمن | ذكور | | إناث | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرارات | % | التكرارات | % | التكرارات | % |
| إيجابي | 32 | 64 | 16 | 32 | 48 | 96 |
| سلبي | 2 | 4 | 0 | 0 | 2 | 4 |
| المجموع | 34 | 70 | 16 | 32 | 50 | 100 |

المصدر: تنظيم وتحليل بيانات البحث الميداني

من خلال تحليل الجدول نلاحظ توزيع أفراد العينة وفقا لتحديد الدور الذي يقوم به رجال الأمن في الوسط الحضري إذا كان ايجابي أو سلبي، حيث نجد أن أكبر نسبة صرحت أن الدور الذي يقوم به رجال الشرطة ايجابي هي 96 % من بينهم 64 % ذكور و 32 % إناث، أما النسبة المتبقية 4 % صرحت أن الدور الذي يقوم به الذي رجال الشرطة سلبي ويمكن أن تستخلص من الجدول أن نسبة الدور يقوم به رجال الأمن في الوسط الحضري تدل على وجود مؤشر ايجابي بالنسبة للدور الذي يقوم به رجال الأمن على عكس نسبة الدور السلبي.

**الجدول 6**: توزيع المبحوثين حسب وتيرة تقيد رجال الشرطة بالأوامر التي طبقت على أفراد المجتمع

| الجنس / وتيرة التقيد بالأوامر | | ذكور | إناث | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| دائما | التكرارات | 20 | 11 | 31 |
| | % | 40 | 22 | 62 |
| أحيانا | التكرارات | 8 | 3 | 11 |
| | % | 16 | 6 | 22 |
| غالبا | التكرارات | 6 | 2 | 8 |
| | % | 12 | 4 | 16 |
| المجموع | التكرارات | 34 | 16 | 50 |
| | % | 68 | 32 | 100 |

المصدر: تنظيم وتحليل بيانات البحث الميداني

يتم لنا من خلال الجدول أن وتيرة التقيد بتطبيق هذه القوانين تكون بنسبة 62 % ثم تليها تصريح المبحوثين أن تقييد رجال الأمن بالأوامر يكون أحيانا بنسبة 22 % وقد صرح المبحوثين في الأخير انه غالبا ما يتقيد رجال الأمن بالأوامر وذلك بنسبة 16 % .

- تقيد رجال الشرطة بتطبيق القوانين بنسبة كبيرة نظرا لصرامتها ودقتها لأن عدم تطبيقها يؤدي إلى خرق للقوانين و تزايد نسبة المشاكل في الوسط الحضري.

**الجدول7**: توزيع المبحوثين حسب ثقتهم برجال الأمن والجنس

| الجنس / ثقتهم برجال الأمن | | ذكور | إناث | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| نعم | التكرارات | 11 | 1 | 12 |
| | % | 22 | 2 | 24 |
| لا | التكرارات | 23 | 15 | 38 |
| | % | 46 | 30 | 76 |
| المجموع | التكرارات | 34 | 16 | 50 |
| | % | 68 | 32 | 100 |

المصدر: تنظيم وتحليل بيانات البحث الميداني

من خلال تحليل الجدول نلاحظ أن أغلبة المبحوثين لا يثقون برجال الشرطة بنسبة 76 % من بينهم 46 % ذكور و 30 % إناث، أما الذين يثقون في رجال الشرطة هي اقل بكثير من الذين من نسبة الذين يثقون برجال الشرطة وذلك بنسبة 24 % من بينهم 22 % ذكور و 2 % إناث.

وهذا الاستنتاج جاء نتيجة لعدم حسن التعامل والتواصل بين رجال الأمن وأفراد المجتمع وذلك لعدم قيام المسؤولين بدورهم على أكمل وجه.

**الجدول 8**: توزيع المبحوثين حسب ترتيب الفئات الأكثر إحداثا للمشاكل و الفئات

| الفئات / الرتبة | | المرتبة الأولى | المرتبة الثانية | المرتبة الثالثة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| الصغار | التكرارات | 2 | 44 | 4 | 50 |
| | % | 4 | 88 | 8 | 100 |
| الشباب | التكرارات | 4 | 88 | 8 | 100 |
| | % | 8 | 176 | 16 | 200 |
| الكبار | التكرارات | 4 | 88 | 8 | 100 |
| | % | 8 | 176 | 16 | 200 |
| المجموع | التكرارات | 10 | 220 | 20 | 250 |
| | % | 20 | 440 | 40 | 500 |

المصدر: تنظيم وتحليل بيانات البحث الميداني

أكد المبحوثون من خلال تحليل الجدول أن الفئة الأكبر إحداثا للمشاكل هي فئة الشباب والكبار في نفس المرتبة 4 % ثم تليهم فئة الصغار بنسبة 2 % أما المرتبة الثانية الشباب والكبار بنسبة 16 % ثم تليها نسبة الصغار ب88 %، أما المرتبة الثالثة يحتلها فئة الكبار والشباب في نفس المرتبة بنسبة 16 % ثم تليها فئة الصغار بنسبة 8 %.نستنتج من خلال الجدول أن المبحوثين أكدوا على أن فئة الشباب والكبار والشباب هم الأكثر إحداثا للمشاكل في الوسط الحضري، وذلك من خلال تزايد نسبة المشاكل في الوسط الحضري هو اغلبهم حيث نجد أن فئة الصغار في نظر المبحوثين نسبة قليلة قد تتسبب في إحداث المشاكل ويعود السبب إلى التسرب المدرسي أو ضحايا الطلاق.

**تحليل الفرضيات:**

**- اختبار صحة الفرضيات:**

بناء على ما استنتجنا من خلال الدراسة الميدانية تم استخلاص ما يلي:

**- الفرضية الأولى:**

المساهمة بصفة دائمة لرجال الأمن في الوسط الحضري يؤدي إلى توفير الاستقرار.

- تعتبر مساهمة رجال الأمن في توفير الأمن في الوسط الحضري بصفة دائمة وذلك من خلال تطبيق القوانين والعمل بها وحتى معاملة الأفراد ومحاولة كسب ثقتهم، وهذا ما أكده نسبة كبيرة من تصريح المبحوثين، وهذا ما يحقق الاندماج و التواصل بين رجال الأمن وأفراد المجتمع وبالتالي يحقق الاستقرار في المجتمع.

**- الفرضية الثانية:**

- اللاتواصل بين الأفراد ورجال الأمن هو الذي يؤدي إلى عدم التعاون فيما بينهم.

- لم تتحقق هذه الفرضية لان اغلب المبحوثين صرحوا بان الدور الذي يقوم به رجال الشرطة هو ايجابي و يساهم بنسبة كبيرة في الحد من الجرائم في الوسط الحضري، أما الفئة التي صرحت بعدم الثقة واللاتواصل مع رجال الأمن هو ايجابي، ولذلك نستنتج أن التواصل بين رجال الأمن وأفراد المجتمع ضروري لتقديم التعاون فيما بينهم وتسهيل عملية الحد من الجرائم من الوسط الحضري.

**- الفرضية الثالثة:**

وجود جهاز الأمن يجعل الفرد يشعر بالطمأنينة و حماية مصالحهم في المجتمع.

- لقد تحققت هذه الفرضية بناءا على تصريح المبحوثين بنسبة كبيرة تكاد تعدم النسبة الأقل منها، ويمكن أن نستنتج من خلال هذا أن توفير المراكز الأمنية في الوسط الحضري ضرورية لتوفير الحماية والاستقرار لأفراد المجتمع زيادة على حماية مصالحهم والشعور بالحرية في ظل تواجد القانون.

**- خلاصة:**

من خلال هذه الدراسة وتحليل الجداول تبين لنا أن اغلب أراء المبحوثين تميل إلى ضرورة توفير المراكز الأمنية في الوسط الحضري والأخذ بعين الاعتبار لغة وطرق التواصل بين أفراد المجتمع ورجال الأمن من اجل كسب تعزيز الثقة بينهم وتقديم يد العون للحد من الجرائم بهدف تحقيق الأمن والأمان في الوسط الحضري.

**تمهيد:**

عرف الوسط الحضري الجزائري عدة تغيرات وتطورات بسبب كثرة الحضارات المتعاقبة عبر الزمن، ولقد أحدثت بذلك تغيير كبير في مختلف المجالات الإجتماعية، الصناعية، الثقافية.....

مما أدى إلى ظهور عدة مشكلات داخل الوسط الحضري، وفرض على أجهزة الأمن اتخاذ عدة إجراءات جديدة لتفادي المشاكل المختلفة التي تظهر وخاصة مع ظهور العولمة والتكنولوجيات الحديثة أصبحت الجريمة أكثر تطورا وتقنية مما دفع بأجهزة الأمن إلى مواكبة الأحداث والمستجدات.

إذ لا يعد الأمن الحضري ركيزة أساسية في تسوية وضعيات المواطن الأمنية وإبعاده عن مختلف الأزمات التي يتعرض لها، إن جهاز الأمن الحضري لا غنى عنه وإنه يلعب مختلف الأدوار لحماية المواطن.

**المبحث الأول:**

## 1-1- مفهوم التحضر:

يشير معنى التحضر إلى:" أنه ظاهرة اجتماعية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن، وهو أساسا يعني تمركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغيير اجتماعي وثقافي وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية."[1]

انطلاقا من هذا فإن الخوض في التعاريف النظرية العديدة للتحضر يمكن أن نميزها في خمسة معاني وذلك في ضوء العمليات الإجتماعية التي نصاحبها وتتمثل في:

## 1- 2-المعنى السوسيولوجي:

يشير إلى تلك العمليات الاجتماعية التي تصاحب التحولات المجالية والديموغرافية والبيئية والتنظيمية التي تصاحب التجمع السكاني، فالمسافات المكانية السائدة بين السكان في التجمع الحضري تترك آثار واضحة على الأفراد والجماعات بعضهم البعض، وكل ذلك يحدث نمطا جديدا من العلاقات والسلوكيات والتطورات والذهنيات، ينتج عنه ما يسمى بثقافة المدينة أو الثقافة الحضرية التي لها قيمها ومعايرها، يكتسبها بالتدريج الفرد المنتقل إلى المدينة أو ينشأ عليها المولود فيها وهكذا فالتحضر يؤدي إلى إحداث حالة من الوجود الإجتماعي بنسقيه المادي واللامادي، يتسم بالتعقيد، بفرض نفسه على الأفراد والجماعات للتكيف معه.[2]

[1]- محمد، بومخلوف، **التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة**، شركة دار الأمة للطباعة والتوزيع، الجزائر، (ط1)، 2001، ص ص 23 24.

[2]- محمد، بومخلوف، المرجع نفسه، ص 24.

أما " لويس وبرث" يعرفه على أنه أسلوب أو نمط حياة يتميز به سكان المدن تفرضها الطبيعة الإيكولوجية والإجتماعية والثقافية للمدينة، وهي تكسبهم ثقافة خاصة تسمى الثقافة الحضرية ومن هذا فقد أصبح معروفا أن الحضرية هي الحصيلة النهائية لعملية التحضر، أي تلك التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتحضر بسبب إقامة الأفراد في المدن بغض النظر عن كيفية الوصول إلى ذلك سواء بالميلاد أو بالهجرة أو بظهور المدينة في مواطنهم الذي نشئوا فيه كما يرى " ويرث" أن التحضر يؤدي إلى تغير أساسي في طبيعة ونوعية العلاقات الإنسانية.

### 1-3- المعنى الجغرافي:

التحضر في معناه الجغرافي هو اتساع الرقعة الجغرافية الوطنية للتجمعات السكنية الحضرية، سواء بتوسع التجمعات القائمة نحو محيطها الريفي أو بتحول القرى إلى تجمعات حضرية بسبب ما يطرأ عليها من تحول اقتصادي أو إداري أو ظهور مدن جديدة ومدن صناعية، حيث أن القضاء هو كل ما اتسع من الأرض ساحة مكانا واسعا للتفاعل بين الأفراد.[1]

إن التوزيع الجغرافي للمدن على الرقعة الجغرافية له دلالة بالغة الأهمية وعلى أكثر من صعيد اجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي واستراتيجي، فهو مؤشر على الصحة الحضرية للمجتمع، كما نجد أن الفضاء هو كل ما يميز المساحة، وله معاني متعددة وتفاسير عديدة حسب كل الاختصاصات المختلفة، حيث تتناول الفضاء من زوايا متعددة حسب اهتمامات كل تخصص.[2]

[1]- محمد، بوخلوف، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2]- توفيق، مالك شليح، **العنف في الوسط الحضري**، جامعة وهران ،كلية العلوم والاجتماعية، ص13.

### 1-4- المعنى الديمغرافي:

يشير إلى زيادة عدد سكان التجمع السكاني الحضري إحصائيا نتيجة لعمليتين ديمغرافيتين أساسيتين هما: النمو الديمغرافي السكاني الطبيعي للتجمع، والنمو السكاني الناتج عن الحركة الجغرافية للسكان من الريف إلى المدينة (نزوح ريفي)، وفي هذا يرى " كنجسلي ديفيز"kingsly divis" "أن التحضر هو نسبة السكان الذين يستقرون في المستوطنات الحضرية من إجمالي السكان، ويؤكد أنه من الخطأ التفكير بعملية التحضر على أنها نمو المدن ".[1]

حيث أن كل من الزمان والمجال هما أغلى ما يمتلكه الإنسان، بهما يستطيع ضمان بقائه من خلال استعمال الطاقة المتوفرة فيهما والتي هي في متناوله.

### 1-5: المعنى الايكولوجي.

يشير هذا المعنى إلى جانب البيئة الناتجة عن عملية التحضر من ازدياد عدد البنايات وتجاورها وتوسع حجم المدينة وارتفاع كثافتها وظهور الأحياء والمناطق ذات الأنشطة المتخصصة، تنتج عن كل ذلك بيئة اجتماعية خاصة وكثافة التفاعل الإجتماعي والإتصال المباشر وغير المباشر ولذلك فإن البيئة الحضرية قد تؤدي إلى تلاقي الأفكار وانتشارها وتبادل الخبرات وما يتولد عن ذلك من ابتكار وإبداع، فتتحول إلى بيئة إشعاع فكري وثقافي وحضاري، وذلك عندما يسود التنظيم المحكم في هذه البيئة.[2]

كما قد تؤدي البيئة الحضرية إلى انتشار الأمراض والآفات الاجتماعية وقلة الأمن والاضطرابات الاجتماعية عندما تسودها الفوضى لعدم القدرة على التحكم في الديناميت الطبيعة للمجتمع الحضري، حيث أن المدينة بانعكاس المجتمع في الأرض يغير بنيتها الفوقية وقاعدتها الاقتصادية وعلاقاتها الاجتماعية.

[1]- محمد، بومخلوف، مرجع سبق ذكره، ص25.

[1]- توفيق، مالك شليح، مرجع سبق ذكره، ص ص 19 20.

وذلك لأن البيئة الحضرية بطبيعتها توفر فضاء واسعا للحرية والتفاعل وتتميز بالتباين الشديد والمجهول والميل نحو الفردية والنفعية في العلاقات الاجتماعية وهكذا فإن التحضر يؤدي إلى إنتاج بيئة ذات طبيعة خاصة.

### 1-6 – المعنى التنظيمي:

أبرز مظهر تنظيمي يصاحب التحضر يتمثل في نظام الضبط الإجتماعي الذي ينتقل من الاعتماد على الأعراف إلى الضبط القائم على القوانين تسهر عليه تنظيمات قائمة بذاتها، وهذا التحول في نظام الضبط الإجتماعي يسير جنبا إلى جنب مع التحول في نظام العلاقات الاجتماعية بسبب التحضر والبيئة الحضرية، إلى جانب أن الفرد الحضري يصبح فردا تنظيميا ينتمي في ذات الوقت إلى تنظيمات عديدة حتى تستقيم حياته في المدينة، إلى درجة القول أن المدينة تتميز بتنظيماتها التي تنظم في إطارها العلاقات والجهود والأعمال الفردية والجماعية لتلك الجموع البشرية التي تجوب أرجائها وهكذا فالتحضر تنظيم[1].

يعتبر التحضر ظاهرة اجتماعية من خلال تفتح أفراد المجتمع على نمط معيشي وقيم جديدة ومختلفة، أي انتقال سكان المناطق الريفية إلى المدينة وبذلك يطرأ عليها تغيير اجتماعي وثقافي ومن خلال المعاني الخمسة للتحضر يمكن حصرها واعتبارها تهدف إلى توفير ظروف أفضل وأربح لأفراد المجتمع، وذلك من خلال التحولات المجالية والديموغرافية والبيئية والتنظيمية.

[1]– محمد، بوخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 25.

**المبحث الثاني:**

## 2-1 – المنظور السوسيولوجي للتحضر:

لقد عرفت بعض المجتمعات العربية تغيرات ، وقد ظهرت فيها عدة تناقضات حادة، فقد غيرت عملية التحضر بناء وتركيب الأسرة الكبيرة والممتدة، كما غيرت ذهنيات الأفراد وأدت إلى تدعيم الأسرة النووية وإضعاف الأسرة الممتدة وزيادة درجة المشاركة في المسؤولية بين الزوجين على خلاف الشكل التقليدي للمشاركة التي نتخذ فيه المسؤولية على أساس الجنس وتشجيع الإختيار للأزواج من جانب الطرفين بدلا من الشكل القديم الذي كان يمارسه الآباء والأقارب.

بالرغم من وجود هذا الشكل القديم، فنجد هناك صراع بين القديم والجديد وبين التقاليد والتجديد ويظهر أن هذا التجديد كان له النصيب الأكبر في الأسر.

إن الأسرة الجزائرية خضعت لحركة الهجرة الريفية أو النزوح الريفي نحو المدن، وكان تغييرا واضحا وهو أول ما أصاب حجم الأسرة.[1]

وظهرت معظم الأسر الجزائرية في الوسط الحضري في نمطها الصغير كأسرة زوجية نووية، كما تغيرت العلاقات القرابية وتغيرت الأسس التي كانت قائمة عليها،والتحضر هو انتشار نظام، موافق واتجاهات وسلوك موجود في جامعة ذات خاصية وهي مجتمع الحضر.

فالمدينة ليست وحدة أو حيز مكاني فقط ولكنها وحدة منتجة لثقافة ذات علاقات اجتماعية وقواعد وأعراف وقيم خاصة ونماذج لتنظيم وتطوير متميز.[2]

[1]- محمود، الكردي، **دراسة اجتماعية القضايا والمناهج**، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2]- محمد، الجوهري، وآخرون، **دراسات في التغير الاجتماعي**، دار الكتاب الجامعية ، الإسكندرية، ص 4.

يقول " جون ريمي" jean remy إن التحضر عملية تحول، بحيث تعلب الصناعة والخدمات المختلفة دورا في تحول الوسط الحضري إلى نقطة جدب اليد العاملة التي جذبتها بأمل الظروف الحياتية الحسنة، فبدأت عملية تحول الأنظمة منها الاجتماعية والثقافية وتحول تغيير الشخصية وتبدأ الحياة الحضرية.

ولكن أهم تحليل قام به " جير الدبريز" من خلال دراسته، **التحضر والتقاليد** بقوله" لا تمثل المدينة شكلا جديدا للتنظيم الإقتصادي وبيئته الفيزيقية مختلفة، ولكن تمثل أيضا نظام اجتماعيا جديدا يؤثر تأثير شديدا على سلوك الإنسان وتفكيره" فلقد أدى التحضر إلى ظهور الحضرية كأسلوب في الحياة، ذلك أن حجم السكان وكثافتهم وثباتهم من الأمور التي تؤثر على طبيعة العلاقات الاجتماعية وكثافتها وتواترها وبالتالي تؤثر على التنشئة الاجتماعية والطبيعة الإنسانية ذاتها، وتمثل المدينة نمط من أنماط التدخل الثقافي الذي ترك ولا شك أثار بالغة على البناء الإجتماعي والعمليات والنظم الاجتماعية.

ومن الضروري أن يؤدي أسلوب الحياة الحضرية إلى وجود مشكلات اجتماعية وشخصية، ولا شك أن التحضر السريع يساهم في تعميق هذا التصدع وزيادة حدثه وعلى المستوى الشخصي نجد أن الحياة الحضرية تمارس تأثيرا هاما قد طرأ على العلاقات الشخصية المتبادلة من تغير وعلى المرونة النسبية في أنماط السلوك الصادرة عن الأفراد، إذ نلاحظ أن العلاقات بين الأفراد تميل إلى أنها ثانوية انقسامية ونفعية أكثر من أنها أولية وتكاملية وعاطفية كما هو في البناء التقليدي، وبالتالي تحول الشخصية من نمط جامد لتصبح أكثر مرونة وتفتحا وتعد هذه المرونة مطلبا أساسيا للشخصية الحضرية المختلفة.[1]

أما على المستوى الإجتماعي والثقافي، فإننا نجد الحياة الحضرية تؤدي إلى ظهور قوة جديدة تساهم في تدعيم التماسك، وإيجاد نظم اجتماعية جديدة تخدم وظائف متعددة وأدوار متنوعة، بحيث أن التماسك

[1]- محمد، الجوهري، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص4.

الحضري قائم على القانون والطابع الرسمي للنظم الاجتماعية عكس التماسك الموجود في الريف القائم على قوة التقاليد والعرق.

حيث يرى " بربز جيرالد" أن عملية التحضر تؤدي إلى ظهور نظم جديدة لكي تواجه المشكلات التي تطرأ في الوسط الحضري كما أن الأسرة تخضع لقوي مختلفة تسهم في تعديل بنائها وأدوارها أثارها على المستوى الشخصي.[1]

أما المشاكل التي يخلقها التحضر فمنها التعايش بين مختلف مراحل التحضر وتكون آثار التحضر متباينة على النظام الإجتماعي، كما أن التحضر يساهم في زيادة معدلات التغير الثقافي والاجتماعي والشخصي وقد ذهب بعض الدارسين إلى أن الدول النامية ذات الثقافات غير الغربية من نشأتها مقاومة التغير بوجه عام والتغير الناجم عن التحضر يوجه خاص.[2]

### 2-2-المداخل النظرية للتحضر:

هي تلك النظريات والمقاربات التي تبحث في أسباب ظهور المدن ونموها، وهنا نجد الباحثين يميزون بين مدن ما قبل الصناعية، ومدن ما بعد الصناعة، بعد الثورة الصناعية باعتبارها مختلفة عن بعضها اختلافا كبيرا في البساطة، الحجم، البناء الإجتماعي والنشاط الاقتصادي.[3] ولهذا تبلورت في إطار هذه النظريات عدة مداخل نظرية لتفسير التحضر أهمها ما يلي:

[1]- توفيق، مالك شليح، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2]- محمد، الجوهري، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص157.

[3]- توفيق، مالك شليح، مرجع سبق ذكره، ص ص 22 23.

- **المدخل الاقتصادي:**

وتنطلق النظرية الحديثة للتحضر في نطاق هذا المدخل من فرضية أساسية مفادها أن حركة السكان تابعة للنشاط الإقتصادي بحثا عن فرص العمل، ولهذا تتجه السياسات الحديثة نحو خلق مراكز نمو جديدة، مثل أقطاب نمو وتنمية ومدن ومناطق صناعية من أجل تحقيق إعادة هيكلة الخريطة السكانية والعمرانية للبلاد، حيث أن المستهلك شيء عادي يجلب اليد العاملة لمختلف الشرائح ويشتغل ضمن الأعمال الفوضوية، حيث أن كل هذه النشاطات غير قابلة للتقييم.

لذا فسياسات التحضر تعتمد أساسا على سياسة توجيه التوطين الصناعي بهدف توجيه حركة السكان من أجل تعمير جهات معينة من الوطن وتخفيف الضغط العمراني على جهات أخرى، حيث أن النشاط الاقتصادي هو النشاط الذي يبحث عن إشباع رغبة هدفها الوصول إلى منفعة بوسيلة رشيدة وعقلانية ففي هذا المدخل نرى أن عملية التحضر ترتبط بالتحول الاقتصادي بشكل رئيسي مستندا في ذلك على التجربة التاريخية للثورة الصناعية، حيث أن ظهور الصناعة قد أدى إلى جذب الآلاف من الأيدي العاملة من الأرياف والمراكز الحضرية البسيطة إلى المدن الصناعية الرئيسية، ويؤكد هذا المدخل على أن الأساس الاقتصادي هو المعيار المحكم في نشأة المدن و مشكلاتها.[1]

كما نجد النشاط الاقتصادي هو الذي يبدله الفرد لإشباع حاجاته أو الحصول على الأموال والخدمات، إحداهم اجتماعية وأخرى فردية.[2]

[1] – – توفيق، مالك شليح، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] – محمد، بوخلوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 59 60.

- **مدخل الحتمية الاجتماعية أو التغيير الاجتماعي:**

لعل التحليل الذي قدمه "ابن خلدون" يعد أهم تحليل في هذا الميدان والذي يربط التحضر بالتحول الذي يصيب نمط المعيشة وانتقالها من حالة الاعتماد على الضروريات إلى الاعتماد على الكماليات التي تستوجب ظهور الفنون والصناعات المختلفة التي تلبيها، والتي لا يمكن أن تتم إلا في المدن معتمدا في تحليله على الإجماع للتعاون على الاحتياجات السوسيو اقتصادية ثم تحدث تطورات وتغيرات أخرى ناتجة عن هذا الاجتماع نفسه متمثلة في التراكم الاقتصادي الناتج عن التعاون الذي يهدف إلى تحسين ظروف الحياة التي تؤدي بدورها للانتقال إلى نوع ثاني من نمط الحياة وهو نمط الحضري القائم على الكماليات وظهور المدن، وهذا بعدما كانت الحياة قائمة على الضروريات والبساطة في البادية.

وهكذا يصور ابن خلدون مسار التحضر في خط مستقيم على النحو التالي:[1]

- لا تستقيم حياة الإنسان ⟵ بالاجتماع ⟵ التعاون ⟵ إنتاج ما فوق الضروري

⟵ الإنفاق على الكماليات ⟵ الضائع العمران الحضري.

-التحاليل الحديثة التي تعتمد على عامل التغيير الإجتماعي في تفسيرها تري أن المركز الحضري ليس مجرد أعداد من السكان الذين تشهدهم جملة من العوامل الاقتصادية وإنما هو مركز التفاعلات والنشاطات الإجتماعية والثقافية ونواة لمفاهيم جديدة تتركز فيها النشاطات الثقافية، كالجامعات والمعاهد والمؤسسات الترفيهية ...الخ.

[1]- محمد، بوخلوف، مرجع سبق ذكره، ص107.

وفيها تنشر المعلومات والأخبار اليومية عن طريق الصحف والمجالات والتلفزيون، وتأخذ هذه المعلومات في إحداث التغيرات في المناطق المحيطة بها، فتجذب المدن الآلاف من السكان الباحثين عن التجديد في حياتهم والتخلص من الرتابة اليومية في الأرياف.[1]

إن التركز والمركزية الحضرية في القرن العشرين "20م" تربط بالتصنيع وحده، وإنما تربط بالتيارات الفكرية، فالمدن لا تأتي كاستجابة للإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع والتبادل وإنما هي أيضا تشكل بناء إداريا للإنسان مرتبط بتنمية فكر من النمط العقدي.[2]

- **المدخل السياسي الإداري:**

يركز هذا المدخل أساسا على العامل السياسي في التحضر، سواء كان الأمر يتعلق بدور الدولة في إنشاء وتخطيط المدن وتنظيمها بوضعها مركزا للحكم فيها تتركز إدارات الدولة الخاصة بالشرطة والضرائب والخدمات الأساسية.[3]

والتي يترتب عليها ظهور مراكز حضرية نتيجة لذلك باعتبار للمدنية هي مركز الحكم والسلطة ومن ثم الإدارة، وما يرتبط من مصالح للسكان التي يتبعها تركز في النشاط وهكذا يصبح التحضر حتمية سياسية.

فالبعد السياسي للمدينة محدد ويكون مركزا تابعا.لكثير من الأنشطة ذات الطابع الصناعي والتجاري والخدماتي ومن ثم فإن التحضر يصبح تابع لجميع هذه العوامل الوظيفية السياسية الإدارية للمدينة وبذلك تعتبر

[1]- عبد الناصر، جابي، علي، الكنز، **المجتمع والدولة في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**، العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 37.

[2]- محمد، عزي فريد، الأجيال والتقيم: **مقارنة للتعبير الاجتماعي والسياسي في الجزائر**، أطروحة الدكتورة دولة في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، ص 108.

[3]- ابن خلدون، **المقدمة** ، دار النشر للتوزيع والطباعة بيروت ، (ط2)، ص 150.

هذه الوظيفة لسياسة تمثل فكثير من الأحوال ركنا أصلا في نشأة المدن ونموها وتبلورها فضلا من أنه يحول في غالب دون محاولة زحزحتها من موقعها.[1]

- **المدخل الديمغرافي:**

يفسر هذا المدخل التحضر بناءا على التحولات السكانية سواء يسبب النمو الطبيعي أو يسبب حركة الهجرة التي تؤدي إلى تحول مناطق إلى تجمعات حضرية، ورغم أن التحضر سببه الأساسي هو النمو السكاني بسبب الهجرة إلا أن ذلك يعتبر مظهرا أكثر منه سببا أي لا بد من البحث في أسباب الهجرة سواء كانت أسباب اقتصادية كظهور موارد إقتصادية معينة أو سياسية كحروب وسياسات ترحيل السكان أو الكوارث طبيعية كالجفاف.

هذا المدخل يركز على أثر التزايد السكاني وتركيب السكاني والتغيرات السكانية، حيث يعتمد أصحابه أن عملية التحضر تتم نتيجة للعملين الديمغرافيين التاليين:

1- التزايد السكاني الطبيعي أدى بتحول القرى إلى مدن كبيرة.

2- التزايد السكاني غير الطبيعي الناتج عن الهجرة من الأرياف إلى المدن.[2]

[1]- توفيق، مالك شليح، مرجع سبق ذكره، ص 26 .

[2]- محمود، الكردي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

**المبحث الثالث:**

**3-1 – المدينة والتغير الاجتماعي:**

لقد انطوت محاولات كل من " راد فيلد روبرت" Redifed و"لويس وبرث"L.wirth وآخرون بعدهم في تفسير الحياة الحضرية فنظرية لويس وبرث يذهب فيها إلى أن المجتمع الحضري الذي يتميز بالحجم والكثافة واللاتجانس هو الأساس المحدد للتنظيم الإجتماعي والسلوك.

ويلاحظ أن " راد فليد" ذهب إلى اللاتجانس والاتصال مميز للمدينة وقد خلص لويس وبرث إلى أن الحضرية كأسلوب في الحياة تتميز بظهور الجماعات الثانوية والميل نحو تفتت الأدوار وعدم وضوح المعايير، والمدينة هي مركز العلاقات الاجتماعية التي تتميز بالسهولة والدقة.

قد قارن " برث" بين المراكز الحضرية والريفية واعتبر السمات التي تظهر وتتطور في الوسط الحضري بمثابة مصاحبات ضرورية لنمو المدينة[1]

يؤكد "ويرث" في دراسته للتحضر والتقاليد معالجا التحضر في الدول النامية أن الوسط الحضري له ثلاث مميزات رئيسية ناتجة عن التطور التاريخي، بحيث أصبحت المدينة تحسن الوظائف التي تقوم بها عما كانت في وقت الاستعمار.[2]

ويمكن القول أن درجة التحضر وسرعته عجلت بتغيير بناء الأسرة من نمط ممتد إلى نمط بسيط وكان السبب نمط السكن في الوسط الحضري وتقاضي الأجر، ومن جهة أخري فإن الحراك الجغرافي سبب وعجل عملية تقليص حجم الأسرة وتغيير القيم والعادات خفف من الضوابط التقليدية الملزمة وكان دخول المرأة في الحياة الاجتماعية الواسعة بعيدا من عبارات الشرف، فقد أعاد الوسط الحضري تنظيم حياة المرأة.

[1] – محمد، الجوهري، **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار الكتاب الجامعية الإسكندرية، (ط2)، ص 49.

[2] – توفيق، مالك شليح، مرجع سبق ذكره، ص 40.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن المدينة تكون للوسط الحضري كعامل حاسم في التغيير ومنه تغيير بناء وتركيب الأسرة الجزائرية ولعل أخطر مشكل هو تفشي الفردانية نتيجة الاستغلالية المادية وحرية التصرف.[1]

فالمدينة تأثيراتها قوية على الأفراد الذين يدخلونها فهي عامل ايجابي في تغيير الأفراد وتغيير نمط الأسرة وبنائها، بحيث تتغير من أبوية ممتدة إلى نووية وهذا يساهم في بلورة فردانية الحضرية.[2]

ينطلق كل من " راد فيلد روبيرت" " ولويس وبرث" من فكر واحدة ومحددة في تفسير الحياة الحضرية أي إنطلاق من المقارنة بين الحياة الحضرية والريفية حيث أن الريفية تتطلب الأسرة الممتدة والملكية الجماعية أي العيش من أجل الغير أما الحضرية تهدف إلى الأسرة النووية وفكرة الأجر وتغيير الأدوار والعادات والتقاليد أي تنحصر في الحجم والكثافة واللاتجانس بين الأفراد فتغيير المدينة عامل أساسي ومؤثر على الأفراد الذين يدخلونها.

### 3-2 – خصائص التحضر عند ابن خلدون:

تفحص ابن خلدون المجالات التي تبدوا فيها الفروقات بين نمط الحياة واضحة ولم يفرق بين ثقافتها، فقد عدد منها ما يلي:

الأسبقية التاريخية وهي نمط الاستقرار البدوي أما التحضر عبارة عن نمط يأتي في المرحلة التاريخية متأخرا، وهو يمثل درجة أعلى من المقياس.

التطور البشري يعتبر البدو أصل للمدينة والحضر سابق عليها لأن مطالب الإنسان ضرورية ولا تنتهي إلى الكمال والترف، إلا إذا كان الضروري حاصلا، فتعتبر خشونة البداوة الظروف القاسية قبل رقة الحياة

[1] – عبد المنعم، شوقي، **مجتمع المدينة**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ص 175.

[2] – توفيق، مالك شليح، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الحضرية، أما من ناحية السكن نجد أن سكان البدو يقطنون في بيوت بسيطة تتمثل في شكل خيام أو أكواخ مصنوعة من أعواد الشجر وسيقانه.[1]

يصف بيوت سكان البدو بأنها تمتاز بصفات بسيطة مثل: الشعر والوبر والطين، الحجارة بقصد الاستظلال والسكن وقد يأوون إلى الغيران والكهوف، أما بالنسبة لبيوت الحضر فهم يتخذون القصور والمنازل و يبالغون في تحفها وتجديدها علاوة على ذلك فالمهنة تنحصر في مجالات العمل فالنسبة لعمران البدو تمتاز بالزراعة وتربية مختلف أنواع الحيوانات وبينما نجد سكان الحضر يعتمدون على أعمال الزراعية كالتجارة وأعمال الحرف.

أما الملبس، البدو وبسيطة وبدائية وخشنة ومحددة الأنواع،بينما يعتني الحضر بملابسهم المتميزة بالصناعة المتقنة والمجهزة من أقمشة جيدة بما في ذلك المصنوعة من الذهب والأحجار الكريمة ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء للمعاش وخص لهم ما فوق الحاجة من الغني، دعاهم ذلك إلى السكون والدعة، والتعاون الزائد على الضروري واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق في الملابس ثم تزايد أحوال الرقة والدعة، فتجيء عوائد الترف البالغة في التألق في علاج القوة إستجادة المطابخ، وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير والديباج وغير ذلك.[2]

المأكل تنحصر الوجبات الغذائية للسكان في عدد محدود يعتمد على المواد الأولية ويفتقر إلى المعالجة المتطورة، بينما يتفق أهل الحضر في وجبات غذائية متنوعة وغنية بمواردها وبالمجهود الذي يبذل في سبيل إعدادها، وأما أهل البدو فمأكلهم قليل في الغالب وعلاج الطبخ بالتوابل والفواكه إنما يدعوا إلى ترف الحضارة

[1]- توفيق، مالك الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2]- ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 120 122.

الذين هم بمعزل عنه ويتميز أهل الحضر بكثرة مأكلهم وقلة اقتصارهم على نوع واحد من الأغذية فربما في اليوم الواحد من ألوان الطبخ أربعين نوعا من النباتات والحيوان.[1]

فأما الصحة، يتمتع سكان العمران البدوي بالصحة الجيدة بينما يتعرض سكان الحضر إلى كثير من الأمراض وتنتشر بينهم من حين إلى آخر الأوبئة ويحتاجون إلى الاستشارة الطبية في مناسبات عديدة ووقوع هذه الأمراض في أهل الحضر والأمصار أكثر لخصب عيشهم وكثرة مأكلهم ثم أن الأهوية في الأمصار تفسد بمخالطة الأبخرة العفنة من كثرة الفضلات ثم إن الرياضة مفقودة لأهل الأمصار إذ هم في الغالب وادعون ساكنون فكان وقوع الأمراض كثيرا في المدن والأمصار.[2]

اللغة وهي أفصح وأنقى بين السكان البدو، بينما اختلطت لغة أهل الحضر بلغات ولهجات غير عربية، والتعليم خاصية موجودة بين السكان الحضر إذ تخلو التجمعات البدوية من المتعلمين ومن تشوق بفطرته إلى العلم ممن نشأ في القرى والأمصار غير المتمدنة فلا يجد فيها التعليم الذي هو صناعي لابد له من الرحلة في طلبه ولهذا نجد أكثر البدو أميين لا يكتبون ولا يقرؤون، أما الأخلاق فيتميز سكان البدو بحسن الخلق والصراحة والصدق، بينما تكثر بين السكان الحضر الأنماط السلوكية غير السليمة، وتظهر بينهم بعض الأعمال المنحرفة، وأهل الحضر لكثرة ما يعانون من فنون الملاذ وعوائد الترف والإقبال على الدنيا والعكوف على شهواتهم منها.

وقد تلوثت أنفسهم بالكثير من مذمومات الخلق والشر وبعدت عليهم طرق الخير ومسالكه والضبط الاجتماعي تسود وسائل غير الرسمية بين أهل البادية حيث السكان أكثر تجانسا بينما يخضع السكان للقوانين ولممثلي السلطة الرسمية.[3]

[1]-توفيق، مالك شليح، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2]- ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص 416 417.

[3]- توفيق، مالك شليح، مرجع سبق ذكره، ص 43.

وأخيرا فكلا النمطين الريفي والمدينة يحتجان إلى تطبيق السيطرة لتوفير الاستقرار فسكان كل نمط يقدم خدمات يحتاج إليها النمط الثاني لكن العلاقة بينهما ليست متكافئة إذ تتركز مكونات القوة في المدنية، وذلك يسيطر أهلها، ويتحكمون في أسباب حياة ومصائر سكان الريف " إن عمران البادية ناقص عن عمران الحواضر الأمصار فماداموا في البادية ولم يحصل ملك ولا استيلاء على الأمصار فهم محتجون إلى أهلها ويتصرفون في مصالحهم وطاعتهم متى دعوهم إلى ذلك وطالبوهم به".[1]

لقد تطرق ابن خلدون إلى الوقوف على نمط الحياة في البادية والحضر حيث نجد أن السكن في البادية مريح وأحسن من الحضر، إلا أن كل منها متمم للآخر في تحقيق الاستقرار وتعتبر العلاقة غير متكافئة بينهما حيث نجد ارتكاز مكونات القوة في المدينة وهي تسيطر على البدو بحكم قلة سكانها من أهل المدينة.

### 3-3 – لمحة تاريخية حول المجتمع الحضري الجزائري:

إن التحضر في الجزائر قديم قدم الحضارات المتعاقبة على البحر الأبيض المتوسط الذي أحدثته بقايا المستوطنات الحضرية التي وجدت فيه، و يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد باختلاف الأجناس البشرية وقد تركت هذه الأجناس بصمات واضحة والمتمثلة في التراث العمراني، حيث يعتبر كنواة أولى للنسيج الحضري العمراني في الجزائر والمتمثلة في المدن والمستوطنات التي تطورت ونمت مع تعاقب الزمن.

يمكن القول أن التحضر في الجزائر بشكله الحالي كان ابتداء من 1830 م أي سنة دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر إلى غاية آخر تعداد سكاني عام 1998م، فقد ارتبط التحضر في الجزائر عبر مراحله المختلفة بالهجرة والنزوح الريفي نحو المدن مما أدى إلى انتقال الثقافة الريفية واندماجها مع الثقافة الحضرية، مما

[1] – ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص 153.

أدى إلى تحضر سكان المدينة بها الزيادة الطبيعة المرتفعة والهجرة لها أسباب مختلفة مكنت من النزوح والهجرة للمدينة من أجل توفير فرص العمل، وارتفاع مستوى الأجر، توفر الخدمات كالتعليم والصحة.

لقد عرف الوسط الحضري الجزائري عدة تغيرات وتطورات وذلك راجع إلى كثرة الحضارات المتعاقبة ومن بين هذه المدن التي منها هذا التطور نجد مدينة المحمدية التي تطورت كثيرا في مختلف المجالات الاجتماعية، الصناعية، والثقافية....إلخ.

مما أدى إلى ارتفاع عدد سكانها وبالتالي ظهور عدة مشكلات داخل الوسط الحضري المحمدي بصفة خاصة والجزائري بصفة عامة.[1]

إن التحضر في الجزائر قديم منذ قدم الحضارات تعاقبت على هذه الأرض المتوسطية مع اختلاف الأجناس البشرية المختلفة، التي توالت تاركة بصماتها الواضحة والمتمثلة في التراث العمراني، الذي يعد النواة الأساسية للتحضر من خلال المدن وبقايا المساكن والأحياء العمرانية التي تطورت مع تعاقب الزمن والتحضر في الجزائر بالصورة الحالية كان ابتداء من دخول الاستعمار الفرنسي وهنا دخلت اعتبارات أخرى في المناطق الحضرية في الجزائر وهي النزوح الريفي الذي أثر وبصورة واضحة على سكان المدن من خلال إسراج الحضارتين أي الريفية والمدنية وأدت إلى تزايد حاجات الإنسان إلى متطلبات كثيرة منها العمل والتعليم والصحة.

ولقد عرف هذا المجتمع تطورات وتغيرات متعددة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها كثرة الحضارات المتعاقبة عليها وكل حضارة تركت بصمتها سواء أكان بالإيجاب أو بالسلب في مختلف المجالات.

### 3-4- الخلايا الأولى للنسيج الحضري في الجزائر:

إن التحضر في الجزائر ليس ظاهرة جديدة في الوسط الجزائري بل قديمة قدم البحر الأبيض المتوسط، وقد وجدت بقايا مستوطنات حضرية في الجزائر يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد، وقد اختلف خصائص هذه

[1]- محمد، عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)**، (ط 5)، بيروت، دار النهضة العربية، ص91.

المستوطنات الحضرية من زمن إلى آخر حسب اختلاف الأجناس التي شيدوها وعاشوا فيها واختلاف الدوافع التي دفعتها للعيش في وسط حضري مميز عن الأوساط الريفية المجاورة إلا أن المؤكد هذه المستوطنات استطاع المقيمون بها أن يتحرروا من الحياة الريفية والنشاط الزراعي إلى أنشطة موازية مختلفة ومتخصصة حرفية وتجارية.

وقد عرفت الجزائر حياة حضرية متنوعة عبر تاريخ طويل من الشعوب التي عاشت فوق أرضها متمثلة في خلايا لمدن تطور البعض منها تواصل في حين اندثر البعض الآخر وانقرض نتيجة لتاريخ مملوء بالحروب البشرية الاضطرابات تارة والاستقرار والازدهار تارة أخرى ونتيجة لتعاقب هذه الأجناس البشرية على هذا الجزء من المغرب العربي بدأ بالغزو الروماني، فالاجتياح الوندالي، ثم البيزنطي إلى الفتوحات العربية الإسلامية، وتسلسل الدويلات الإسلامية التي بسطت نفوذها على الجزائر مرور بالحكم العثماني إلى الإستعمار الفرنسي.

كل هذه التشكيلات بسياستها، وثقافتها، وحضارتها تركت بصماتها واضحة في التراث العمراني بالجزائر إذ ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيل الشبكة الحضرية الحالية في الجزائر.[1]

تعتبر ظاهرة التحضر قديمة ومستمرة بين الحضارات والأجيال من زمن إلى آخر باختلاف ظروف ودوافع التي تهدف للعيش في الوسط الحضري، و تكون مختلفة عن العيش في المناطق الريفية وهي متنوعة نتيجة للحروب والحضارات المتزامنة التي مرت بها.

حيث نجد كلا منهما تساهم في تركيب شبكة عمرانية في الجزائر على اختلاف سياسة والثقافة المنتهجة.

[1]-توفيق، مالك شليح، مرجع سبق ذكره، ص 31.

### 3-5 – مشكلات ظاهرة التحضر في الجزائر:

لاشك أن عملية التحضر السريع في الجزائر لها مساوئ تتجلى في استمرار نمو المدن بمعدلات ديموغرافية هائلة، تفوق النمو الاقتصادي، قد ترتب على ذلك العديد من المشاكل المتعلقة بتلبية المطالب المتزايدة للسكان سواء في مجال الإسكان أو الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية والخدمات المختلفة الصحية والتعليمية والتجارية.

فالمدينة الجزائرية كانت تنمو بوتيرة سكانية تتماشى عكسيا مع النمو الاقتصادي والخدمات المتوفرة.[1]

وبالفعل فالمدينة الجزائرية عرفت نموا حضريا كميا على حساب عملية التحضر النوعي والتي هي في التصميم عملية اقتصادية اجتماعية وثقافية ومن ثم وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة التكديس السكاني أسماها " بارك" park بظاهرة تحضر الزائدة والمفرطة، والموجودة داخل العديد من المجتمعات المختلفة، يشير هذا النوع من التحضر إلى قلة مناصب التصنيع حيث نجد أن نسبة سكان المدن لا ترجع إلى تزايد الحاجة للوظائف والأعمال نتيجة لظهور المشروعات الصناعية والاقتصادية والإجتماعية الجديدة التي تستدعي وجود المزيد من الأيدي العاملة وإنما ترجع إلى سوء أحوال المناطق الريفية التي يسودها الفقر والتزايد السكاني والعجز على العمل الزراعي و استيعاب هذا الفائض السكاني الأمر الذي يدفعهم إلى الهجرة نحو المدن.[2]

ففي المدينة يصعب إقامة الصداقة بحيث يواجه سكان المدن بصفة خاصة بأدوار مؤقتة وجزئية، مما يؤدي إلى مستوى عالي من السطحية والإهمال وتكون نتيجة عامة لهذا الوضع أي ضعف التكامل الإجتماعي الذي ينعكس في صورة عازلة ولاستجاب والإحباط وبالتالي الاغتراب ثم السلوك المضاد للمجتمع.[3]

---

[1]- محمد، السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، ص 84.

[2]- نبيل السمالوطي، **علم الاجتماع التنمية: دراسات واجتماعيات العالم الثالث**، الهيئة العامة لكتاب، (ط2)، ص 223.

[3]- محمد، السويدي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

ومن أهم مظاهر التغيير الإجتماعي في الحياة الحضرية هو هجرة العائلات الريفية إلى المدينة بحثا عن الإستقرار والتمدن، حيث نجد الطلب على السكن في المدينة في ارتفاع متزايد.[1]

مما أدى إلى تزايد الطلب على مختلف القطاعات مثلا: نلاحظ أن ذلك يعود بالتأثير السلبي على القطاع الإقتصادي بصورة كبيرة حيث كان الساكن الريفي يعتمد في معيشته على أرضه ويدعم بها سكان المدينة، ناهيك عن عدة مشاكل أخرى التي أدت إلى تفاقم الأزمات بشتى أنواعها في المجتمع الجزائري خاصة عدم تلبية حاجات السكان المتزايدة على مختلف الطلبات الخاصة في مجال العمل وهو أكبر المشاكل التي تهز الاستقرار والأمن لأنه ينجم عنه مختلف المشاكل التي تفتك بالمجتمع وعليه لابد من إعادة النظر في شتى الطرق التي تؤدي إلى تلك المشاكل بمختلف صورها.

[1] توفيق، مالك شليح، مرجع سبق ذكره، ص 48.

**خلاصة الفصل:**

من خلال دراستنا لمفهوم الوسط الحضري نجد أن التحضر يشكل موضوعا أساسيا ونقطة تحول في العلوم الاجتماعية، مما يصعب فهم واقعه الحضري بمختلف جوانبه من أجل تحليل حياة المدينة، فهو شبكة معقدة من الروابط والمعاني والأساليب الأساسية التي تساعد في تسهيل حياة المواطن وتحقق له الرفاهية الأمنية، والتحضر كأسلوب دراسي لا يمكن حصره في عدة نقاط بل هو نقطة رئيسية في العلوم الإجتماعية لأنه مرتبط بالحياة ومختلف الأمور التي يرتكز عليها المجتمع، ويعتبر همزة وصل أساسية في فهم الواقع الحضري لأي مجتمع كان.

**خاتمة**

اهتمت هذه الدراسة بموضوع (دور الأمن في الوسط الحضري) وقد تضمنت فصلين:الأمن، الوسط الحضري. وذلك من أجل التأكيد والتوصل إلى كيفية تحقيق الأمن والاستقرار في الوسط الحضري.

فالتحضر سمة العصر الحالي حيث نمت المدن بشكل رهيب مما يدعوا لتساؤل الكثير عن خلفيات هذا النمو،فهذا المجال يحتاج إلى المزيد من الدراسات والتحليل، أما على ضوء نتائج الدراسة الميدانية ومن خلال استجواب (50)مبحوث قد تم التأكيد على قيمة وأهمية توفير المراكز الأمنية في الوسط الحضري وضرورة تقديم الأفراد يد العون لرجال الأمن وتبادل الثقة فيما بينهم بهدف تحقيق الأمن والأمان لقوله تعالى"وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" سورة المائدة الآية 2.

فالأمن يؤدي دورا كبيرا في توفير الحماية لأفراد المجتمع وممتلكاتهم و توفير الاستقرار، وهذا ما يؤدي إلى التقارب والالتقاء عند نقطة مشتركة، مما يؤدي ذلك للتماسك الاجتماعي وتقوية العلاقات التي توضح مدى اعتزاز الفرد و الفخر بالعمل الذي يحققه رجال الأمن وأفراد المجتمع في الحفاظ على النظام في الوسط الحضري.

و في الأخير نرجو أن نكون قد ألممنا ولو بشيء يسير بجوانب هذا الموضوع أو على الأقل نكون قد قدمنا ولو لمحة خاطفة عما يصاحب التحضر من مشاكل التي يبقى حلها مستعصي جدا في ظل نقص و غياب قيمة وأهمية العمل المجهود الذي يقوم به رجال الأمن بمختلف تخصصاته.

**قائمة المراجع والمصادر:**

**المراجع بالغة العربية:**

**مصادر قرآنية:**

1- القرآن الكريم، **سورة قريش**، الآيتين 3و4.

**الكتب:**

2- ابن، خلدون، **المقدمة** ، دار النشر للتوزيع والطباعة بيروت ، ط2، 1999.

3- أحسن، طالب، **الوقاية من الجريمة**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1.

4-عبد الرحمان، محمد العيسوي، **الموسوعة النفسية في المجالات الأمنية والعسكرية علم النفس والأمن العام**، لبنان: دار الراتب الجامعة ، ب س ن.

5-عبد المنعم ،شوقي، **مجتمع المدينة**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

6-عبد الناصر، جابي، علي الكنر، **المجتمع والدولة في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**، المغرب العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998.

7-علي،بن هادية،وآخرون،**الجديد للطلاب**،الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر،ط1،تونس، الجزائر.

8- فهد، بن محمد الشقعاء، **الأمن الوطني تصور شامل**، الرياض، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية، ط1.

9- محسن، عبد الحميد أحمد، **الوقاية من الجريمة**، نظرة على الحاضر للأعداد المستقبل، جامعة نايف، الرياض، 1420هـ.

10- محمد، الجوهري، **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار الكتاب الجامعية الإسكندرية، ط2، 1975.

11-محمد، إبراهيم، عمر الأصبعي، **الأمن بمفهومه الشامل**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1420هـ.

12- محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب،بن عكنون، الجزائر،1986.

13- محمد،عبد الكريم،**الأمن القومي**.القاهرة، دار الشعب والنشر والطباعة.

14-محمد، الأمين البشري، **الأمن العربي**، الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية.

- 15- محمد، الجوهري، وآخرون، **دراسات في التغير الاجتماعي**، دار الكتاب الجامعية ، الإسكندرية، 1974.

16- محمد، بومخلوف ،**التوطين الصناعي وقضاياه المعاصر**، شركة دار الأمة للطباعة والتوزيع، الجزائر، ط1، 2001.

17- محمد، عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)**، دط،بيروت،دار النهضة العربية،1998.

- 18- محمود ،الكردي، **التحضر:دراسة اجتماعية القضايا والمناهج**، ج1،دار المعارف، القاهرة،1986.

- 19- مصطفى،الخشاب، **علم الاجتماع الحضري**،دار النهضة العربية،دط.

- 20- موريس،أنجرس،**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر:دار القصبة للنشر، ط1،2004 .

- 21- نبيل،السمالوطي، **علم الاجتماع التنمية**: دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، الهيئة العامة لكتاب، ط2، 1989.

- 22- سامية، محمد جابر، **علم الإجتماع المعاصر**،دط، دار النهضة العربية،بيروت،لبنان،1989.

**المجلات**:

- 23- نيل العارف، الحردي، محمد، معوض إبراهيم، **موقف الشباب من قراءات الصحف يومية**، المجلة دراسات الخليج، العدد 82.

24- جريدة الرأي العام الأردنية، 3 مارس1994م، العدد رقم 8600.

25- المديرية العامة للأمن الوطني، **دورة تكوينية خاصة برؤساء الأمن الحضري**، الدفعة الثالثة، سيدي بلعباس،2006.

**الرسائل و الأطروحات**:

- 26- منصور، رحو،**الأمن في المجتمع القبلي (دراسة من خلال الفكر الخلدوني** )،تخصص علم الاجتماع السياسي الاسلامي،جامعة مستغانم،2011.

- 27- محمدتوفيق،محمد الحاج حسن،**أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية** (دراسة تحليلية لمدينة نابلس).جامعة النجاح الوطنية،كلية الدراسات العليا،2007.

- 28- محمدعزي، فريد، **الأجيال والتقيم: مقاربة للتغير الاجتماعي والسياسي في الجزائر** أطروحة الدكتورة، دولة في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، 2008.

29- التوفيق، مالك شليح، **العنف في الوسط الحضري**، جامعة وهران،كلية العلوم الإجتماعية،2014 .

**القواميس و المعاجم:**

- 30- إبن منظور،**لسان عرب المحيط**، دار لسان العرب ،دط، المجلد الثاني، بيروت، 1989.
- 31- الشيخ عبد الله، البستاني،**البستان لمعجم لغوي مطول** ،ط2، مكتبة لبنان ،بيروت،1991.
- 32- ريمون،بودون وفابوريك،**المعجم النقدي في علم الإجتماع**،ط1، ت:سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية،1986.
- 33- فريدريك، معتوق،**معجم العلوم الإجتماعية**، أكاديمية بيروت، دط.

**المراجع باللغة الفرنسية:**

34-FRONCOIS G/ZEGLE :**Dictionnaire des sciences l'humains/ Anthropologie ، sociologie** ;imprime en France/ 1997.

**قائمة المراجع والمصادر:**

**المراجع بالغة العربية:**

**مصادر قرآنية:**

- القرآن الكريم، **سورة قريش**، الآيتين 3و4.

**الكتب:**

- ابن، خلدون، **المقدمة** ، دار النشر للتوزيع والطباعة بيروت ، ط2، 1999.

- أحسن، طالب، **الوقاية من الجريمة**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1.

-عبد الرحمان، محمد العيسوي، **الموسوعة النفسية في المجالات الأمنية والعسكرية علم النفس والأمن العام**، لبنان: دار الراتب الجامعة ، ب س ن.

-عبد المنعم ،شوقي، **مجتمع المدينة**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

-عبد الناصر، جابي، علي الكنر، **المجتمع والدولة في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**، المغرب العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998.

-علي،بن هادية،وآخرون،**الجديد للطلاب**،الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر،ط1،تونس، الجزائر.

- فهد، بن محمد الشقعاء، **الأمن الوطني تصور شامل**، الرياض، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية، ط1.

- محسن، عبد الحميد أحمد، **الوقاية من الجريمة**، نظرة على الحاضر للأعداد المستقبل، جامعة نايف، الرياض، 1420هـ.

- محمد، الجوهري، **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار الكتاب الجامعية الإسكندرية، ط2، 1975.

-محمد، إبراهيم، عمر الأصبعي، **الأمن بمفهومه الشامل**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1420هـ.

- محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب،بن عكنون، الجزائر،1986.

- محمد،عبد الكريم،**الأمن القومي**.القاهرة، دار الشعب والنشر والطباعة.

- محمد، الأمين البشري، **الأمن العربي**، الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية.

- محمد، الجوهري، وآخرون، **دراسات في التغير الاجتماعي**، دار الكتاب الجامعية ، الإسكندرية، 1974.

- محمد، بومخلوف ،**التوطين الصناعي وقضاياه المعاصر**، شركة دار الأمة للطباعة والتوزيع، الجزائر، ط1، 2001.

- محمد، عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)**، دط،بيروت،دار النهضة العربية،1998.

- محمود ،الكردي، **التحضر:دراسة اجتماعية القضايا والمناهج**، ج1،دار المعارف، القاهرة،1986.

- مصطفى،الخشاب، **علم الاجتماع الحضري**،دار النهضة العربية،دط.

- موريس،أنجرس،**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر:دار القصبة للنشر، ط1،2004 .

- نبيل،السمالوطي، **علم الاجتماع التنمية**: دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، الهيئة العامة لكتاب، ط2، 1989.

- سامية، محمد جابر، **علم الإجتماع المعاصر**،دط، دار النهضة العربية،بيروت،لبنان،1989.

**المجلات**:

- نيل العارف، الحردي، محمد، معوض إبراهيم، **موقف الشباب من قراءات الصحف يومية**، المجلة دراسات الخليج، العدد 82.

-جريدة الرأي العام الأردنية، 3 مارس1994م، العدد رقم 8600.

- المديرية العامة للأمن الوطني، **دورة تكوينية خاصة برؤساء الأمن الحضري**، الدفعة الثالثة، سيدي بلعباس،2006.

**الرسائل و الأطروحات**:

- منصور، رحو،**الأمن في المجتمع القبلي (دراسة من خلال الفكر الخلدوني** )،تخصص علم الاجتماع السياسي الاسلامي،جامعة مستغانم،2011.

- محمدتوفيق،محمد الحاج حسن،**أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية** (دراسة تحليلية لمدينة نابلس).جامعة النجاح الوطنية،كلية الدراسات العليا،2007.

- محمدعزي، فريد، **الأجيال والتقيم: مقاربة للتغير الاجتماعي والسياسي في الجزائر** أطروحة الدكتورة، دولة في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، 2008.

- التوفيق، مالك شليح، **العنف في الوسط الحضري**، جامعة وهران،كلية العلوم الإجتماعية،2014 .

**القواميس و المعاجم:**


- إبن منظور،**لسان عرب المحيط**، دار لسان العرب ،دط، المجلد الثاني، بيروت، 1989.
- الشيخ عبد الله، البستاني،**البستان لمعجم لغوي مطول** ،ط2، مكتبة لبنان ،بيروت،1991.
- ريمون،بودون و فابوريك،**المعجم النقدي في علم الإجتماع**،ط1، ت:سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية،1986.
- فريدريك، معتوق،**معجم العلوم الإجتماعية**، أكاديمية بيروت، دط.


**المراجع باللغة الفرنسية:**


-FRONCOIS G/ZEGLE :**Dictionnaire des sciences l'humains**/ **Anthropologie** ، **sociologie** ;imprime en France/ 1997.